المجتمع العربي الليبي

في العهد العثماني

دراسة تاريخية اجتماعية

تيسير بن موسى

الدار العربية للكتاب

رقــم الايداع بدار الكتب الوطنيــة
88/549
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

رقـم الايداع بدار الكتب الوطنيـة
88/549
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

1988

الفصل الخامس

الحركة التجارية وطرق القوافل

اذا كانت مصر هبة النيل ، كما يقال ، فان القوافل التجارية القديمة ، التي كانت تمخر عباب الرمال في صحراء ليبيا ، لتصل شواطىء البحر المتوسط بأواسط أفريقيا لمئات السنين ، كانت من أهم مصادر الحياة للالاف من الليبيين ، بدءا بعمال تفريغ وشحن السفن وانتهاء بسكان النجوع والواحات الممتدة داخل الصحراء ، خصوصا منذ أن أخذ مناخ الأرض الليبية في الميل إلى الجفاف أيام الاستعمار الروماني واتساع مساحة الأرض القاحلة الجرداء ، ونضوب المياه العذبة في العديد من الينابيع .

لقد هيأ الموقع الجغرافي الممتاز للارض الليبية ، كي تتبوأ سدة الصدارة في مجال التجارة الدولية ، خلال مئات السنين ، بلا منازع أو منافس ، فكانت هذه الارض حلقة وصل بين مجاهل أفريقيا —آنذاك— والعالم الخارجي ، كما كانت كذلك صلة الوصل بين مغرب الوطن العربي بمشرقه ، فساحلها الطويل المنحني نحو الجنوب جعل موانئها أقرب المنافذ للوصول الى منتجات وسط أفريقيا الاستوائي ، كما أن حياة العمران وتعدد المحطات والاستراحات على طول الشريط الساحلي ، والطرق الداخلية الموازية له ، سهل عملية تنقل الأشخاص والبضائع من مصر والشام والحجاز ، إلى تونس والجزائر والمغرب والأندلس .

● الحركة التجارية

تكاد المراجع التاريخية التي بحثت في حركة التجارة عبر الصحراء الليبية ، تُجمع على أن هذه الحركة شهدت نوعا من الضمور والشلل إبان العهد العثماني ، ومرجع ذلك الى حالة عدم الاستقرار الذي كان عليه الوضع السياسي والأمني في البلاد مع بوار أسواق السلع المنقولة من أواسط أوربا . غير أنني أرى أن ذلك ليس صحيحا خاصة حين نعطيه صفة الإطلاق والشمول يضاف إلى ذلك فان ماذهبت اليه تلك المراجع لم يستند الى إحصائيات رسمية دقيقة لحركة التبادل التجاري ، خصوصا في الفترة المبكرة للعهد العثماني الى جانب أن تلك الاحصائيات شبه الدقيقة لم تظهر إلا في نصف القرن الاخير من حكم الأتراك لليبيا وماعدا ذلك فإن أيدينا تفتقر إلى بيانات إحصائية يمكن الركون اليها ، عن المواد والسلع وعن كمياتها واثمانها . وفي اعتقادي أن حركة التجارة الصحراوية في العهد العثماني شهدت مرحلتين :

الاولى : مرحلة ازدهار كامل وصاعد بدأ قبيل وصول الأتراك الى ليبيا وحتى السنوات العشر الأخيرة لحكمهم .

الثانية : مرحلة التراجع التي بدأت في أواخر العهد العثماني ثم التوقف النهائي عام ١٩١١ وهو بدء الغزو الإستعماري الإيطالي لليبيا .

ففي المرحلة الأولى هناك مايؤكد على أن الحركة التجارية الصحراوية كانت مزدهرة ونشطة وذلك للاسباب التالية :

١ـ لقد رافق سنوات العهد العثماني تفجر الثورة الصناعية في أوربا التي كان العديد من عجلات مصانع أنجلترا وفرنسا والمانيا وأمريكا وغيرهم تعتمد على كميات كبيرة من المواد الخادم الواردة من أفريقيا وليبيا ، كمادة نبات الحلفا لصنع الورق ، وجلود السودان للصناعات الجلدية المختلفة ، والعقاقير النباتية الطبية كالروبيا والسنامكي والشبه ..... الخ

٢- كما هو معروف ، نتج عن الثورة الصناعية الاوربية ، إتساع مساحة الطبقات الغنية في إوربا وبالتالي تفشت حياة اللهو والبحث عن المتع والكماليات والزينة في المجتمع الاوربي ، فتزايد الطلب على ريش النعام ، وجلود النمور والفهود والثعالب ، وعاج الفيل ، التي كانت أفريقيا من أهم مصادرها .

٣- تطور الأسلحة عند جنود السلطات مما هيأ للقوافل حماية وأمنا أكثر أثناء عبورها الفيافي والقفار الخالية من المدن والناس .

٤- تشجيع السلطات التركية الحاكمة وكذلك شيوخ القبائل الذين يسيطرون على الطرق التجارية الصحراوية ، للحركة التجارية بسبب العائدات الضخمة التي يجنونها من تجارة القوافل الصحراوية .

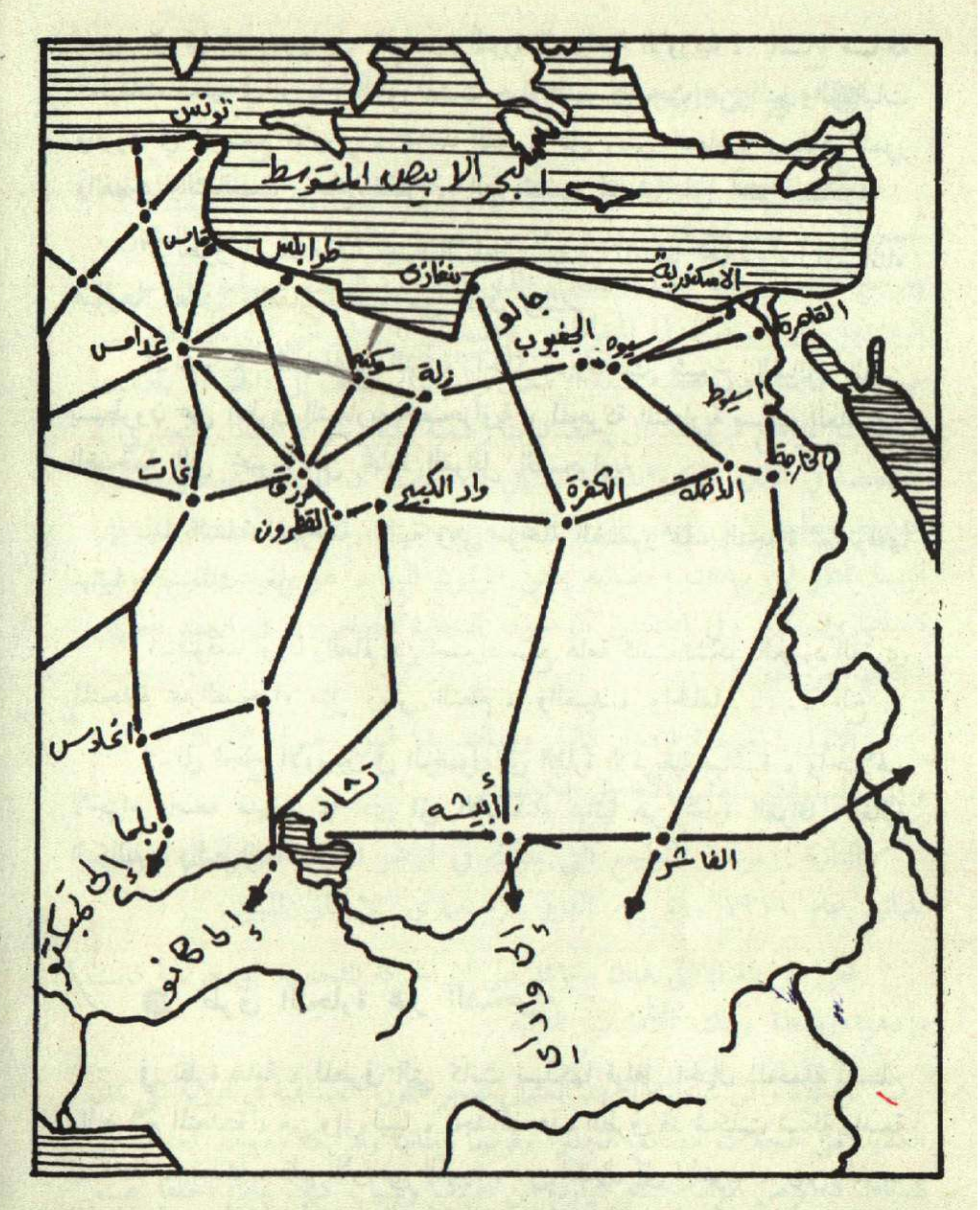
أما بالنسبة للمرحلة الثانية وهي مرحلة الضمور لهذه التجارة ثم توقفها نهائيا فان ذلك يعود :

١- لتوقف أوربا والعالم عن استيراد سلع هامة كانت تشكل العمود الفقري للتجارة عبرالصحراء مثل ريش النعام ، والعبيد ، والحلفا . . . . . الخ .

٢- الى نجاح الأوربين في الوصول الى القارة الافريقية مباشرة ، واحتلالهم لاجزاء واسعة منها ، مما أدى الى الاستغناء نهائياً عن تجارة القوافل الغالية التكاليف والبطيئة الحركة .

● طرق التجارة عبر الصحراء

في نظرة عامة ، للطرق التي كانت تسلكها قوافل الجمال المحملة بالسلع والبضائع المتعددة ، من وإلى ليبيا ، نجد أن هذه الطرق قد شكلت شبكة واسعة متداخلة ، غطت معظم الأراضي الليبية ، من الشمال إلى الجنوب ، ومن الغرب الى الشرق ، ولاشك أن هذه الشبكة المنظمة قد ساهمت في تكوينها مجموعة من العوامل ، منها طبيعة النقل والتحرك التجاري بوسائط كانت تعتمد ظهور



الطرق الليبية عبر الصحراء،
ويلاحظ تغطية هذه الطرق لمعظم انحاء البلاد
وربطها بالطرق الدولية..

الجمال ، والذي يتطلب توفير محطات للتموين والراحة ، متواصلة ومتقاربة ، ومنها أيضا توفر المياه العذبة ، وكذلك فإن طبيعة الأرض والتضاريس كانت تتداخل في رسم خطوط سير القافلة . ويورد عبد القادر جامي سببا آخر لاختيار الطرق وهو أن هذه الطرق أسست في اتجاهات تتناسب مع منازل وأوطان أفراد القافلة الذين يحترفون نقل البضائع على إبلهم ، مما جعل الصفة العامة لهذه الطرق ، التعرج والانحناء ، تارة للشمال وأخرى للجنوب أو الغرب أو الشرق [1]

وإذا اعتبرنا أن نقطة الإنطلاق الأول أو الوصول النهائي ، هي مدينة طرابلس ، فاننا نجد أن هناك ثلاثة طرق رئيسية هامة ، تتجه من الشمال إلى الجنوب وبالعكس ، وطريقين رئيسين يتجهان من الغرب إلى الشرق وبالعكس .

أولا : الطرق التجارية المتجهة من الشمال إلى الجنوب وبالعكس

١ـ طريق طرابلس ـ كانو (نيجيريا) :

يبدأ من طرابلس ثم يتجه نحو الجنوب الغربي مارا بـ جنزور ـ الزاوية ـ بئر الأراسيا ـ بئر القطرة ، فساطو ـ بئر السانية ـ الرجبايل ـ بئر العقبة ـ بئر سلاس ـ سيناون ـ بئر سانية يعقوب ـ بئر ميزران ـ غدامس .
ثم يتجه نحو الجنوب إلى غات ماراً بأماسين ـ تازانير ـ تاهلين ـ تاهمينت ـ إيزنر ـ ثم غات . ومنها الى الجنوب الغربي حيث كانو مارا بـ الآير ـ زيندر .

تستغرق رحلة القافلة من طرابلس الى كانو عن هذا الطريق مدة تتراوح بين أربعة أشهر وستة أشهر ، وقد تصل إلى أكثر من ذلك ، حسب الظروف ، حيث تضطر القافلة للمكوث في مكان ما مدة طويلة لسبب من الأسباب كمرض قائدها أو بعض رجالها ، أو التأخر في وصول البضائع المراد نقلها ، أو ركود سوق البيع لبعض السلع الى غير ذلك .

---

١) عبد القادر جامي ص٢٨

٢ـ طريق طرابلس تشاد :

تبدأ الرحلة من طرابلس الى ترهونة ـ ورفلة ـ مزده ـ هون ـ سوكنه ـ سبها ـ مرزق ـ تيغرهى ـ بيلما ـ بحيرة تشاد ـ كوكا ـ وكان متوسط مدة هذه الرحلة ثلاثين يوما .

٣ـ طريق : طرابلس ـ بنغازي ـ واداي :

يعتبر المنطلق الرئيسي لهذه الطريق ، مدينة بنغازي ، حيث تتجمع فيها قوافل التجار من مختلف المناطق الشرقية والغربية ، خاصة من طرابلس ، التي غالبا مايستعمل تجارها الطريق المار من أوجلة ـ جالو ـ الكفر ـ التبستي ـ أنوانجا ـ إنسكي ـ واداي .

ثانيا : الطرق المتجهة من الغرب إلى الشرق

١ـ الطريق الساحلي :ـ

ينطلق من طرابلس الى الخمس ـ مصراته ـ سرت ـ أجدابيا ـ بنغازي ـ درنه ـ طبرق ـ ثم يدخل حدود مصر الى الاسكندرية ـ فالقاهرة .

٢ـ الطريق الصحراوي يبدأ من طرابلس ويمر من : سوكنة ـ زويله ـ أوجلة ـ الجغبوب ثم يدخل عن طريق سيوه كرداسة غرب القاهرة ، حيث يلتقي بقوافل الطريق الساحلي . وهناك أيضا تتجمع القوافل المتجهة للحج .

أما ارتباط ليبيا بالغرب فكان إما عن الطريق الساحلي مارا بالقيروان وقابس وصفاقس ثم تونس ، واما عن الطريق الصحراوي منطلقا من غدامس حيث يتفرع هناك الأول الى تونس مارا من قفصه والثاني الى الجزائر مارا بـ بسكيكد ، وقسنطينة ـ صطيف ـ الجزائر ـ ومنها الى المغرب والأندلس مارا من أهم المدن التجارية آنذاك مثل سجلماسة ، وأوداغست ، وبسكرة ، وعين صالح ، وفاس وغيرها من المدن المغربية التجارية التي ذاع صيتها .

أما أفريقيا فنقاط التوزيع داخل الوسط الافريقي يتم من كانو وكوكا ووادای ، وتمبكتو ودارفور وكردفان [٢]

● الطرق البحرية

من الطبيعي أن النشاط التجاري الليبي عبر الصحراء ، ما كان ليزدهر ويستمر لولا أن يقابله نشاط تجاري بحري كثيف ، يتم بموجبه ، نقل سلع أفريقيا الى العالم الخارجي ، وجلب سلع ذاك العالم الى افريقيا وليبيا ، حتى غدت الموانىء الليبية تعج بعشرات السفن الداخلة والخارجة ، ويذكر الاستاذ روسي أنه في عام ١٨٢٤ وصل ميناء طرابلس ٢٧ سفينة تجارية من مالطا، و١٩ سفينة من ليفربول و ٥ سفن من الاسكندرية و ٥ سفن من تريستا، وأربع سفن من تونس و ٤ من جربه . وغادرت الميناء في نفس العام ١٠١ سفينة تحمل أعلام انجلترا وفرنسا والنمسا وتوسكانا وساردينيا وطرابلس [٣] . كما يورد محمد ناجي جدولا بعدد السفن الداخلة ميناء طرابلس والخارجة منه وعدد الأطنان التي جلبتها أو عادت بها منذ عام ١٨٦٢ وحتى عام ١٩٠٢ وذلك على الوجه التالي :

السفن المغادرة : عددها ٣٤٣٦٣ سفينة .
مجموع حمولتها ٦,٢٣٨٠٨٦ مليون طن

السفن القادمة : عددها ٢٦٤٣١ سفينة
حمولتها ٦,٦٠٢٠٢٤ مليون طن[٤]

---

٢) حول ما تقدم انظر الدجاني ص٢٦٠ ـ مصطفى بعيو ـ دراسات في التاريخ اللوبي ـ الاسكندرية ١٩٥٣ ص١٦٨ ومابعدها .
٣) روسي ص٣٥٣ .
٤) ناجي ونوري ص٣٥٣

وكان الثقل الملاحي التجاري يتركز في معظمه على ميناء طرابلس ، ثم تليه موانىء مصراته وبنغازي وطبرق والخمس وزليتين وزواره .

وترتبط الموانىء الليبية بخطوط ملاحية مع كل من : الاسكندرية ـ استانبول ـ تونس ـ الجزائر ـ أغادير ـ طنجة ـ مالطة ـ البندقية ـ تريستا ـ (ميناء النمسا ذاك الوقت على البحر المتوسط) ـ مارسيليا (فرنسا) ـ ليفربول (انجلترا) .

● القوافل التجارية الصحراوية

كانت القوافل التجارية ، العابرة الصحراء ، تنظم في العادة ، من قبل تجار مواطنين ، يتفقون فيما بينهم على تسييرها، وتوكل قيادتها إلى شخص متمرس بأصول التجارة وعبور الصحراء ، كان يلقب بالتركية (قافله باشي) ، وكان قسم من التجار يسافر مع القافلة ، أما الباقون فيسلمون بضائعهم إلى وكلائهم ، تحت إشراف رئيس القافلة . أما حجم القافلة وعدد جمالها ، فقد يختلف من قافلة الى أخرى ، ويمكن أن نقول : ان القافلة متوسطة الحجم اذا تجاوز عدد جمالها مائة جمل ، وهناك قوافل وصل عدد جمالها إلى ألفين وثلاثة آلاف جمل ، وتذكر إحدى الوثائق أنه في عام ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣م) بلغ عدد جمال احدى القوافل (١٦) الف جمل(٥) وكان من المألوف أن أكبر القوافل حجما هي المتجهة لأداء فريضة الحج . وزاد رجال القافلة يتكون عاد من مواد جافة مهيأة سلفاً ، كدقيق القمح والشعير ، والكسكسي ، والبصل الجاف ، وشحم الضأن ، وزيت الزيتون ، والزبدة ، والخبز اليابس ، واللحم المجفف (القديد) وكذلك الدشيشة وهي عبارة عن شعير مجروش ، يحصد أخضر ويطبخ ثم يجفف بالشمس ويجرش بالرحى ، وحين يهيأ ليكون زاد المسافر ، يضاف إليه الزيت والفلفل الحار والطماطم اليابسة والبهارات وقطع صغيرة من اللحم المجفف ويوضع في كيس جلدي (مزود) وحين تحضيره تضاف كمية منه الى الماء الذي يوضع في قدر فيغلى على النار ، ليعطي بعد

---

٥) دار المحفوظات التاريخية ـ السراي الحمراء طرابلس

نضجه حساء يحوي على العناصر الغذائية الأساسية ، كما يصبح مرقاً للأكلة الشعبية (البازين)(٦)

وتختلف المصادر على أوقات ومواعيد انطلاق القوافل ، فمنها من يذكر أن القوافل تبدأ رحلاتها في أشهر الصيف وفي أشهر أغسطس بالذات(٧) ويذكر عبد القادر جامي أن الرحلة التي سافر فيها غات كانت في شهر يوليو ، ويوضح سبب لجوء القوافل الى السير ، في أشهر الصيف هو لأن العربان أصحاب جمال القافلة والمرافقين لها يفضلون أن يمكثوا أشهر الشتاء في أوطانهم وبين أراضيهم ومزارعهم لأنهم في هذا الشهر يتطلعون الى السحب التي ستنزل مطراً ، حيث يتركون جمالهم وحيواناتهم في المرعى حتى أواخر شهر أبريل ، تكون فيه هذه الحيوانات شبعت وارتاحت ، وهنا يشرعون في البحث عما ينقلونه من أشياء وبضائع ليحصلوا على مبلغ يشترون به حاجاتهم ومتطلباتهم الضرورية من غذاء وكساء(٨) .

غير أن عدداً من البحاثة يذكرون أن رحلة القافلة تكون في فصل الشتاء نظرا لكون المناخ في هذا الفصل معتدلا بعكس فصل الصيف حيث تصل درجة الحرارة الى خمسين درجة في الظل(٩)

وفي رأيي أن مواعيد سير القافلة لم يكن يرتبط بالفصل أو المناخ وانما هو مرهون بحركة السوق التجارية نفسها ، فحين تتوفر البضائع أو السلع ويزداد الطلب على مواد افريقية ، يتم تنظيم القافلة ، بصرف النظر عن كون الوقت شتاء أو صيفاً ، وهذا يعني أن انطلاق القوافل كان يتم على مدار السنة ، وأما الأسباب

---

٦) فريدريك هورغان - رحلتان عبر الصحراء - طرابلس - دار الفرجاني - ١٩٧٤ ص٧٤ بشير يوشع - غدامس وثائق تجارية - طرابلس مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي - ١٩٨٢ ص١٨١ .

٧) كورو ص١٠٣ .

٨) جامي ص٥٥

٩) يحيى بو عزيز - تجارة القوافل في الصحراء - بحث ألقي في اكتوبر عام ١٩٧٩ بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية - طرابلس .

التي أوردها الرحالة والباحثون عن اختيار الشتاء أو الصيف موعداً لسير القوافل ، فهي لاتعدو أن تكون عوامل وأسباب ثانوية .

ويكون سير القوافل في الصيف في الليل ، يبدأ قُريب الغروب وحتى الفجر وظهور خيوط النهار الاولى ، حيث تخلد القافلة للراحة والنوم . وأما في الشتاء فيكون المسير نهارا ، يبدأ من الفجر وحتى المغرب . ومعدل سير القافلة اليومي ١٢ ساعة ، واذا عرفنا أن سرعة سير القافلة في الساعة ٦ كيلومترات ، فان المسافة التي تقطعها القافلة في اليوم الواحد تكون في حدود سبعين كيلو مترا[١٠]

وتبدل القافلة جمالها المتعبة وتستعين بأخرى ، بعد سير يتراوح بين ٥٠٠ — ٦٠٠ كيلو متر ، فالقافلة المتجهة إلى كانو مثلا ، يتم تبديل جمالها مرتين الأولى في غدامس والثانية في غات ، ويكون حصول القافلة على جمالها عن طريق الأجرة، فقد اعتاد رجال القبائل على تأجير جمالهم إلى تجار القوافل وغالبا مايرافقون الجمال ، غير أن القوافل المتجهة نحو وادي تضطر الى شراء الجمال ثم بيعها بعد انتهاء الرحلة نظرا لعدم وجود قبائل مستقرة هناك يسهل معها استئجار جمال الرحلة . أما حمولة الجمل فتتراوح بين ١٣٠ الى ١٦٠ كيلو غرام في ربطتين ، ربطة على كل جانب ، وزنة الواحدة تقريبا (٨٠) كغ[١١] ، وتضم القافلة ، بجانب التجار والمسافرين ، عناصر مسلحة تقوم بمهمة الدفاع عنها من قطاع الطرق واللصوص . وهنا لابد أن أتوقف قليلا لأوضح لُبساً في موضوع أمن وسلامة طرق القوافل التجارية ، فقد أسرف الرحالة الأوربيون وبعض الرحالة العرب في تضخيم أعمال سلب ونهب القوافل التجارية بحيث جعلوا الأمر يكاد يكون متواصلاً ، أو كادوا يقولون أن الداخل الى الصحراء مفقود والخارج منها مولود ، لكن واقع الأمر ينفي مزاعم هؤلاء الرحالة ، إذ لو كانت طرق القوافل التجارية غير آمنة دائما ، لما جازف الناس بوضع أموالهم وبضائعهم بل وأنفسهم

---

١٠) سلفادور بونو- تجارة طرابلس عبر الصحراء - مجلة البحوث التاريخية - ع٢ - ١٩٨١ - طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية

١١) كورو ص١٠٦ - بونو ص٩٠ - الدجاني ص٢٦٢

على جمال معرضة للغزو والنهب ، وبالتالي لما تواصلت حركة التجارة الصحراوية مئات السنين بلا انقطاع . فالحقيقة التي تبرز جليةً ، بأن الأمن والسلام كان يسيطر على جميع طرق القوافل ، ولا يعني هذا وضعا مطلقا ، بل أن بعض الأعمال المخلة بهذا الأمن كانت تحدث بين آونة وأخرى من قبل جماعات من البدو العصاة أو الجياع أو الخارجين عن سلطة قبيلتهم لأسباب عديدة ، وكذلك الحال في كل زمان ومكان ، ومن المؤكد أيضا أن هؤلاء العصاة هم دائما قليلو العدد ، وإلا لكان يلزم كل قافلة جيش عرموم يرافقها في ذهابها وإيابها ليرد عنها أي عدوان ، وهذا مالم يحدث قطعا ولم يذكره أو ينقله السلف ، وجل ماذكروه أن حماة القافلة التي تضم مئات التجار وآلاف البعير لايتجاوز عددهم عشرين أو ثلاثين نفرا من الفتيان الأشداء كما يقول الدكتور بو عزيز .

ويمكننا من استقراء أخبار القوافل أن نقرر ، أن خير القوافل التجارية كان يعم الجميع تجارا كانوا أو حكاما أو قبائل من التي تمرُّ من أراضيها طرق القوافل ، لذلك فالجميع كان معنياً بحماية القافلة من عبث أي عابث وإلا لفقد التجار مكاسبهم والحكام والقبائل الأتاوات والرسوم المفروضة على القافلة . وفي ثنايا بعض الوثائق القديمة ، نصوص اتفاقيات مرور القوافل (ترانزيت) والمبالغ الواجب دفعها للحاكم المسؤول عن السلع المنقولة عبر أراضيه ، وتشير إحدى الوثائق ، أن سلاطين واداي وبرنو وزندر ، بعثوا برسائل إلى شيخ فزان ، يحتجون على قيام بعض الافراد الخارجين عن جماعته بالاعتداء على إحدى القوافل التجارية ، عندما مرت من أراضي فزان ، طالبين منه التحقيق في هذا الأمر الخطير ، الذي سيؤثر إذا تكرر ، على الحركة التجارية بين بلدانهم وفزان وطرابلس ، كما طالبوا معاقبة المسؤولين عنه[١٢]

ومن الجلي أن الرحالة الأجانب كانوا يصوّرون الأمن في الطرق الصحراوية

١٢) انظر هذه الوثيقة رقم ٦٨٤ ووثائق أخرى حول المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين جهات مختلفة لتأمين سلامة القوافل ومقادير الرسوم الجمركية المترتبة على القافلة دفعها لشيوخ القبائل والحكام حين المرور من أراضيهم - دار المحفوظات التاريخية .

بهذا الشكل المفزع ، لأن سكان الصحراء كانوا كما يؤكد الرحالة أنفسهم على دراية كاملة بالأغراض الإستعمارية التوسعية التي يحملها هؤلاء الأوربيون ، بعمليات استكشافهم لمجاهل الصحراء ، لذلك فقد لقي بعض هؤلاء الرحالة الأجانب مصرعهم من سكان الصحراء ، وبعضهم الآخر منع من دخولها ، والذي استطاع منهم عبور الصحراء هم فقط الذين تعلموا اللغة العربية ، وتزيّوا بزي المسلمين ، وادعوا أنهم من أتباع الرسالة المحمدية[١٣] .

وفي القصة التي ينقلها بشير يوشع عن القافلة المؤلفة من ٢٠ ألف جمل ، والتي هوجمت من قبل إحدى قبائل الطوارق ، ما يؤكد أن أسباب تعرض القبيلة الطارقية للقافلة لم يكن السلب وإنما لخلاف قديم بين القبيلة المهاجمة والقبيلة التي كان رجالها يتولون نقل وحماية القافلة[١٤] .

القافلة داخل الوسط الافريقي :

حين تصل القافلة إلى محطتها الأخيرة في أفريقيا مثل : كانو ، كوكو ، تمبكتو ، واداي . . . . الخ تضع أحمالها في أماكن معينة ، ويقوم قائد القافلة بعد ذلك بالاتصال بقيم السوق هناك ، أو بالتجار المتنفذين حيث يتم التفاهم بين الطرفين على كيفية تصريف البضاعة والسلع المجلوبة من طرابلس ، مع الاتفاق على السلع الافريقية المراد حملها مع القافلة في طريق عودتها ، ويذكر فيلكس دوبوا أن السكان الإفريقيين خاصة في تمبكتو كانوا يستضيفون التجار الوافدين الى بلدتهم ثلاثة أيام وعلى التاجر العربي الضيف أن ينتقل في اليوم الرابع الى البيت الذي يستأجره لأيام إقامته الباقية ، وعادة يكون هذا البيت ملكا للمضيف الذي استضاف التاجر في أيامه الثلاثة الأولى ، كما يقوم صاحب البيت بتزويد مضيفه بالأسعار اليومية وبأنواع البضائع المتوفرة أو عدم وفرتها ، وحال الزبائن الذين

---

١٣) انظر على سبيل المثال رحلة الرحالة الألماني هورنمان مرجع سبق الاشارة إليه .
١٤) انظر تفاصيل هذه الحادثة ـ بشير يوشع ـ مرجع سابق ـ ص١٠٩

يحضرون للشراء منه ، ومساعدته في تأمين مشترياته ، وتقدم هذه الخدمات ضمن الاتفاق الذي يتم على أساسه تأجير البيت[١٥] .

وتنتظر القافلة حتى تتم عملية بيع ماحملته من سلع ، وتأمين المواد التي ستعود بها ، وقد شهدت تلك المناطق تغلغل التاجر والداعية الليبي ، الذي يعتبر من الروّاد الذين وصلوا تلك المناطق والتي كانت تعتبر حتى وقت قريب من المناطق المجهولة والخطرة ، وقد ترك المواطن الليبي بصماته في تلك المناطق النائية ، فساهم في نشر الرسالة المحمدية وبناء المساجد ودور الوعظ والإرشاد ، ويذكر دوبوا أن في تمبكتو حي خاص بالتجار العرب كان يرأسه تاجر ليبي[١٦] .

---

١٥) مصطفى بعيو ـ المراجع في تاريخ ليبيا ـ ج٢ ـ طرابلس تونس ـ الدار العربية للكتاب س ١٩٧٥ ص١٠٢

١٦) المصدر السابق نفس الصفحة

● مدن ومراكز التجارة الليبية

إن من يبحث في تاريخ نشوء المدن الليبية ، يجد أن بعضا من هذه المدن لم توجد الا بسبب وقوعها على طريق تجاري ، خصوصا بالنسبة لمدن الصحراء ، فالعديد من هذه المدن ، لاتمتلك المقومات الأساسية لحياة الانسان كفقرها للمياه الوفيرة ، والأرض الغنية ، والمناخ الصحي المناسب ، ورغم ذلك فقد احتلت هذه المدن في العهود السابقة ، مراكز الصدارة بين المدن الليبية الأخرى ، لسبب واحد هو حاجة القوافل التجارية لوجودها كي تكون مركزاً للراحة والتقاط الأنفاس ، بعد رحلة طويلة شاقة ، ولعل ذلك يوضح عوامل اندثار هذه المدن أو ضعف أهميتها بعد توقف تجارة القوافل عبر الصحراء في بداية هذا القرن ، وفيما يلي نبذة موجزة عن أهم مدن تجارة القوافل ، التي كانت تتنافس فيما بينها على احتلال المراكز الأكثر أهمية في كل ما يتعلق بالقافلة وتجارها .

١ـ طرابلس : تعتبر طرابلس أهم المدن التجارية الليبية إطلاقا منذ العهد الروماني ، فقد كانت الملتقى الذي تحط فيه سلع أواسط أفريقيا مع سلع الشرق وسلع أوربا وفيها يتم تبادل هذه السلع وإيصالها الى مواطن استهلاكها ، وكان عدد سكانها في العهد العثماني حوالي ثلاثين ألف نسمة ، كما كانت مركزاً للوكلاء التجاريين لدول العالم المتعددة من العالم عربا واوربيين وأفارقة ، ونظراً لكثافة الحركة التجارية فيها فقد تصاعدت المشكلات والخصومات التجارية ، فأقيم في طرابلس أول محكمة تجارية وكان ذلك عام ١٨٥١ ، ورغم أن هناك عدداً كبيرا من التجار الليبيين ، طرابلسيين وغدامسيين الا أن هناك عددا كبيرا من التجار اليهود والاجانب الذين نموا كطفيليات دخيلة في المجتمع العربي الليبيي ، واتصفت أعمالهم باستغلال وامتصاص جهد المواطن العربي والتحايل عليه ، بمباركة قنصلياتهم وأمام نظر السلطات العثمانية ، كما سوف أوضح ذلك فيما بعد عند الحديث عن السلع التجارية. ونظرا لكون تجارة القوافل كانت تعتبر من اهم

مصادر تمويل خزانة الولاية ، فقد أهتم العثمانيون في بناء أو توسيع المرافق التي تحتاجها هذه التجارة في طرابلس ، كتوسيع الميناء وبناء الأرصفة اللازمة لنقل وتفريغ السفن ، وأيضا توفير الموازين والمكاييل والمكابس وغيرها ، كما تزايدت تبعا لذلك الأسواق العامة التي يتم فيها البيع أو الشراء ومقايضة السلع المستوردة والمحلية . والواقع أن أسواق طرابلس في العهد العثماني ، كانت كخلايا النحل من كثرة الوافدين اليها من كل جهة ومنطقة ، من داخل حدود التراب الليبي أو من خارجه ، كما كان هناك فنادق يلتقي فيها التجار مع أصحاب الجمال وعابري الصحارى حيث يتم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل القافلة وعلى حجمها واتجاهها ، كما كان يتم فيها التنسيق بين التجار والوكلاء والسماسرة على السلع المراد نقلها أو جلبها من الوسط الافريقي(١٦ مكرر)

٢ـ مصراته : كانت هذه المدينة ومازالت من المدن الليبية الهامة ، وقد كانت في العهد العثماني ، تحتل مركزاً تجاريا هاما ، بسبب موقعها على شاطىء البحر . وهيأ لها ميناؤها قصر أحمد السبيل لإقامة صلات وثيقة مع البندقية وتجارها ، حتى أن هذه الدولة افتتحت فيها فرعاً لقنصليتها العامة يديرها نائب للقنصل وذلك منذ القرن السادس عشر ، هذا بالإضافة إلى أن معظم القوافل التجارية المتجهة الى أواسط أفريقيا أو إلى مصر كانت تتخذ من مصراته محطة رئيسية لرحلاتها . وقد كان عدد سكانها حوالي أربع آلاف نسمة ، كما أن هذه المدينة استمدت شهرتها من بعض السلع التي تنتجها محليا وتجد أسواقا رائجة في داخل ليبيا وخارجها كالسجاد والمرقوم (نوع من السجاد الصوفي الخشن) والكليم (البساط العادي) ، وكانت تصدر إلى تونس والجزائر وعدد من الدول الافريقية .

٣ـ بنغازي : لم تنتعش هذه المدينة وتتمكن من احتلال مركز سياسي مرموق ، إبان العهد العثماني ، إلا حين اتخذها العثمانيون عاصمة لمتصرفية برقة ،

(١٦ مكرر) كورو ص١٢٧ ـ الطاهر الزاوي ـ معجم البلدان الليبية ـ طرابلس ـ دار مكتبة النور ـ ١٩٦٨ ـ ص٢٢٠ خليفة التليسي ـ حكاية مدينة .

وقد وصل عدد سكانها في أواخر العهد العثماني الى حوالي سبع عشر ألف نسمة ، غير أنها كانت من الناحية التجارية مدينة هامة ، حيث أنها ملتقى لجميع القوافل أو الوافدة من وإلى إمارة واداي في السودان ، وكانت أسواقها تعج بسلع أفريقيا وغيرها كريش النعام ، وعاج سن الفيل ، والجلود والمنسوجات المتنوعة ، وكانت تخرج منها سنويا ، قافلتان أو ثلاث قوافل ، نحو واداي وقد سبقت الاشارة الى أن الطرابلسيين ، كانوا يأتونها عن طريق البحر مع بضائعهم التي ستحمل الى السودان في الجنوب أو مصر والحجاز في الشرق ، بالاضافة الى أن سكان برقة وبقية المناطق ، كانوا يجتمعون فيها لبيع منتجاتهم الصناعية والزراعية لتجار القوافل ، والتزود بمنتجات الآخرين ، خاصة أيام تسويق الملح ، الذي تصدر منه كميات كبيرة الى تركيا والسودان ، وقد كانت المدينة خلال هذه المواسم التجارية ، تكتسي طابعا يمتاز بالحركة والزحام ، ويذكر بعض الرحالة أن عدد الجمال الرابضة في أسواقها أيام المواسم التجارية يزيد على ألفي جمل ، كما كان ميناؤها يمتلىء في هذه المواسم بالسفن التجارية الطرابلسية والتركية والايطالية وغيرها وكانت لبعض هذه الدول ببنغازي ، فروع لوكلائها التجاريين في طرابلس .[١٧]

٤ـ غدامس : يتراوح سكان غدامس ، في العهد العثماني بين ثلاث آلاف وخمس آلاف نسمة ، وقد لقبها الكثير من الرحالة العرب بعروس الصحراء ، وكان لموقعها المتوسط بين ليبيا وتونس والجزائر دور كبير في جعلها تحتل مركزاً هاماً في تجارة القوافل ، يضاف الى ذلك النشاط والذكاء العملي ، الذي امتاز به سكان هذه المدينة ، حيث استطاعوا لفترة طويلة السيطرة على أسواق تجارة القوافل المتجهة الى غات وكانو ، أو المتجهة إلى الغرب ، الامر الذي درَّ على البلاد أموالا طائلة حتى قيل ان الغدامسي يكيل الذهب كيلاً ، وقد زاد من أهمية المدينة غزارة مياهها العذبة ، خاصة مياه ينبوع عين الفرس ، وكذلك كثرة أشجار النخيل والفاكهة عموما ، كما توفرت فيها بكثرة ، الجمال وأدوات الركوب ، التي تحتاجها

---

١٧) بالنسبة الى مصراته وبنغازي أنظر كورو ص١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٥ .

القوافل ، وكانت القافلة القادمة من طرابلس أوغات ، تستبدل جمالها المتعبة في غدامس بأخرى مستريحة ، وبدت غدامس ، في ذلك العصر ، بسبب كل ما تقدم ، على درجة عالية من التقدم والتحضر ، نسبة إلى جاراتها من مدن وقرى ، ويعكس ذلك ماتبقى الآن من بنائها القديم من آثار ، ونمط الحياة المنتظمة التي كانت تعيشها الأسر الغدامسية ، وينفرد سكان غدامس عن غيرهم أن نساءهم محظور عليهن المرور في الشوارع والأسواق العامة ، وكن ينتقلن من مكان الى آخر عن طريق أسطح المنازل المتلاصقة بكل خفة ومهارة ، وقد ضمرت المدينة في أواخر العهد العثماني والاحتلال الإيطالي حين توقفت تجارة القوافل[١٨] .

٥ـ مرزق : تراوح عدد سكان مرزق في العهد العثماني بين أربع آلاف وخمس آلاف نسمة ، وحالها كحال غدامس ، كانت مزدهرة حين كانت القوافل التجارية تروح وتغدو منها ، ثم أخذت في الضمور حيث توقفت هذه القوافل ، وكانت مرزق عاصمة لمنطقة فزان لتوسطها الصحراء الليبية وتوفر المياه فيها ، كانت معظم القوافل الصحراوية ، تلجأ إليها للراحة وتبديل الجمال ، وأيضا لبيع السلع التي تحملها والتزود بسلع أخرى من انتاج البلاد أو المجلوبة من مناطق أخرى بواسطة الحجاج مثلا ، وتبعا لذلك فقد اتسعت أسواقها ، وتنوعت السلع المعروضة فيها ، وتقاطر الناس عليها من كل فج بالرغم من أن مناخها كان غير صحي بسبب السمتنقعات الآسنة التي كانت منتشرة في بعض ضواحيها والتي تسببت في تكاثر البعوض الحامل لحمى (الملاريا) (البرداء) واشتهرت مدينة مرزق أيضا مع مدينة غات القريبة منها ، بحياة اللهو ، حتى أطلق عليها بعض رحالة الغرب اسم (باريس الصحراء) ومرد ذلك أن رجال القافلة الذين أنهكهم التعب بعد قطعهم مئات الكيلو مترات عبر الصحراء الجافة القاحلة ، كانوا يحتاجون الى أيام راحة واستجمام ، تمكنت مدينة مرزق من تأمينها لهم ، خصوصا وأن جيوب هؤلاء الزوار مليئة بالذهب وأحمالهم بالنفائس من السلع ، حتى بلغت حياة اللهو

---

١٨) انظر كورو ص١٤٢ ـ بشير يوشع ـ غدامس ـ ملامح وصور ـ بيروت ـ دار لبنان ١٩٧٣ ص٩٠ ، الزاوي ص٣١٦

فيها درجة المجون ، غير أن تلك الحياة اللاهية ، كانت وراء ولادة تلك الالحان والاغاني الشجية العذبة ، التي تعرف باسم (اللحن الفزاني) والتي تهافت عليها الموسيقيون — حتى يومنا هذا — يركبون على أوزانها المتعددة وايقاعاتها الكثيرة وجملها الموسيقية الغنية المطواعة كلمات وألحان جديدة .

وطريق القوافل الرئيسي المنطلق من طرابلس الى تشاد (كوكا) كان لابد أن يمر من مرزق ، غير أن القوافل المتجه اليها أو المنطلقة الى جميع الجهات والمدن الليبية ، كانت متواصلة بدون انقطاع في شهور السنة كلها ، واعتاد حاكمها أو سلطانها كما كان يدعى ، أن يخرج بنفسه لاستعراض البضائع والسلع المجلوبة على الجمال ، ليختار مايحلو له ولحاشيته ماشاء منها كذلك تحديد الرسوم الجمركية الواجب على القافلة دفعها لخزينته الخاصة وقد أحيطت المدينة بسور مرتفع لحماية القوافل وسلعها من اللصوص والعابثين ، وحين تدخل القافلة المدينة ، تنيخ جمالها وسط الأسواق والساحات المخصصة لها . وللسور أبراج متعددة يصعد اليها الحراس المسلحون للمراقبة ، ويتجمع في المدينة ، الوكلاء وأصحاب جمال القافلة في أحياء مخصصة ومقسمة ، كحي السواكنة ، خاص بأهل بلدة سوكنة ، وحي الهوانة ، خاص بأهل بلدة هون وهكذا ، وتمتلىء أسواق مرزق كغيرها من المدن التجارية بالسلع الواردة من أوربا عن طريق طرابلس ، وسلع أفريقيا والسلع الشرقية التي يجلبها الحجاج والقوافل القادمة من الحجاز ومصر .[19]

٦ـ غات : امتازت هذه المدينة كمرزق ، بأنها واحدة من أهم محطات طريق القوافل وقد استعصت على السلطات العثمانية وكذلك على كل أجنبي سواء كان رحالة أو عابر سبيل وحين خضعت للعثمانيين في عام ١٨٦٧ كان ذلك بمحض إرادة أهلها ، خوفا من المستعمرين الافرنسيين الذين كانوا يحتلون الجزائر ورنت أعينهم لغات ، وكانت أهم القوافل التي تمر منها هي المتجهة من طرابلس عن طريق غدامس إلى كانو ، وغالبا ما تكون قافلتين في العام ، يضاف الى ذلك

---

١٩) عن مرزق انظر ـ جامي ص١١٢ ـ كورو ص١٤٣ و ١٤٤ ، الزاوي ص١١٠ .

القوافل الصغيرة التي تنطلق منها أو تأتي إليها من المناطق الليبية الأخرى ، وأيضا من الجزائر . كما كانت سوقا هاما لقبائل الطوارق ، وقد وفرت المدينة للتجار ورجال القوافل والزوار والوكلاء ، الفنادق والنزل لسكناهم . وللمدينة أربعة أبواب أهمها الباب الجنوبي ، ويدعى باب تفاغت وكُرِّست الساحة التي أمامه للقوافل ، وتزدحم الساحة بآلاف من الرجال والنساء المشترين والبائعين ، خاصة وقت وصول القافلة ، حيث تتجول النساء الحاملات للزاد والطعام والمياه بين أفراد القافلة لبيع مايحملن أو المقايضة بما يرغبن من سلع مجلوبة ، مثل المنسوجات القطنية والحريرية والصوفية الأوربية ، وأيضا أردية طرابلس وتونس وتوات والجلود السودانية والوسائد والأحذية وغيرها .

وتتم الصفقات التجارية الكبيرة في النزل أو الفندق الذي يقيم فيه أصحاب القافلة ووكلاء التجار ، وقد كان عدد سكان غات إبان العهد العثماني لايزيد عن ثلاث آلاف نسمة .[٢٠]

٧ـ أوجلة : اشتهرت هذه البلدة ، بتمورها وحبوبها الوفيرة منذ القدم بسبب وفرة مياهها فهي تعتبر من الواحات الصحراوية الغنية ، غير أن وقوعها على الطريق الصحراوي التجاري الممتد بين بنغازي وواداي ، زاد من أهميتها وغناها ، وتذكر المصادر التاريخية أن نصف جمال أي قافلة من القوافل المتجهة إلى أواسط السودان مع الرجال الذين يقودونها كانوا من أوجلة ، لكن توقف هذا الطريق في السنوات الأخيرة من العهد العثماني ، أضر بمكانة هذه المدينة وان ظلت غنية بنخيلها وزراعتها .[٢١]

٨ـ الكفرة : وهي أيضا من الواحات الغنية ، وواحدة من المحطات التي تتوقف فيها القوافل التجارية ، المتجهة من بنغازي إلى واداي ، وهي ممر للقوافل المتجهة من الجنوب إلى الغرب نحو مصر والحجاز ، وقد ظلت هذه البلدة ، تتمتع

---

٢٠) جامي ص١٣ ومابعدها ، كورو ص١٤٥ ، الزاوي ص٢٣٨ .

٢١) كورو ص١٤٧

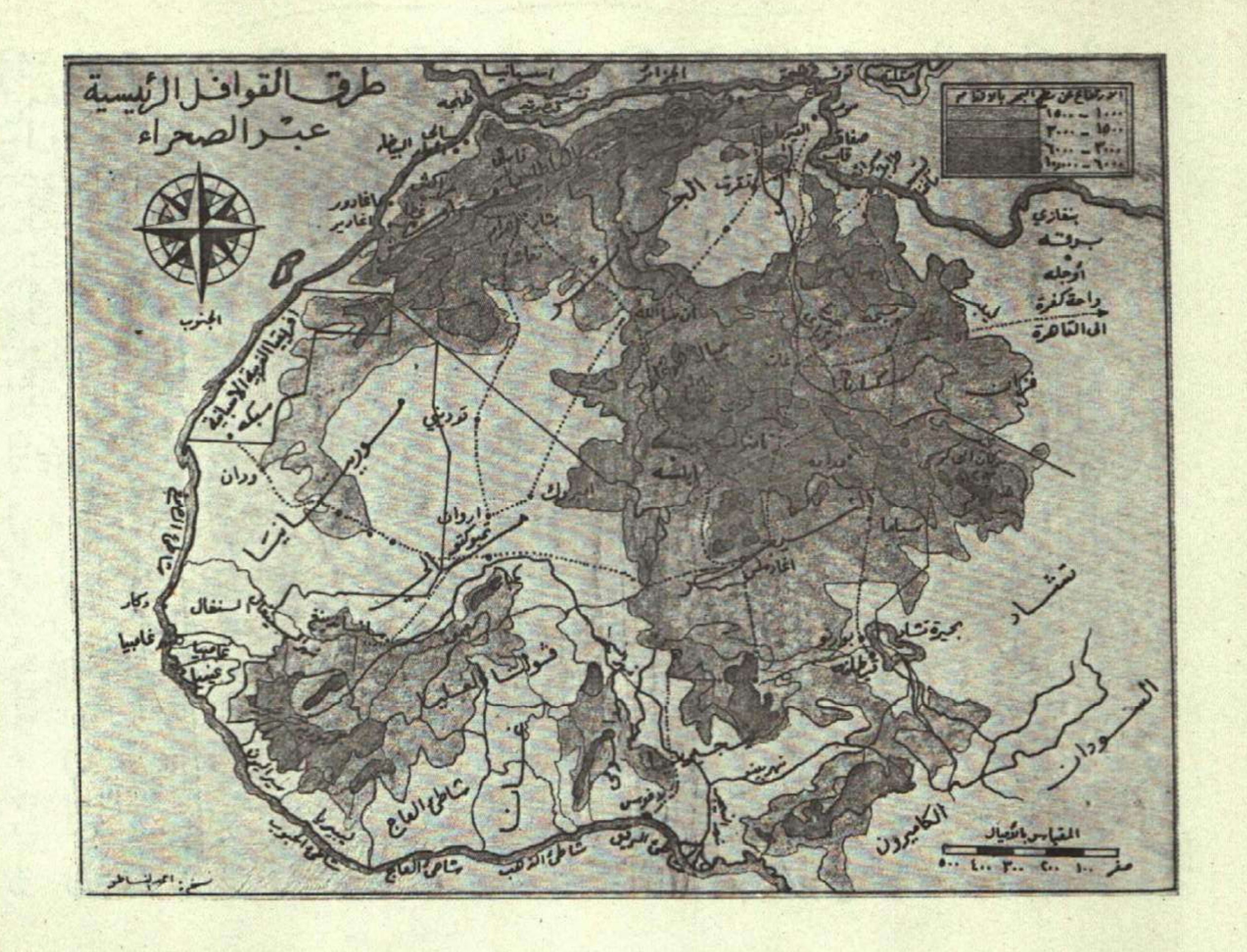
باستقلال ذاتي ولم تخضع للسيطرة العثمانية إلا في السنوات الاخيرة لحكم العثمانيين[٢٢]

٩ـ زويله : هي بلدة صغيرة تقع في قلب الصحراء فيها نخيل وبساط الزرع ، أخذت أهميتها التاريخية من وقوعها على الطريق الصحراوي الذي تمر منه القوافل من والى أفريقيا ، حيث كانت تعتبر من المراكز الهامة للتجارة ، كما أن هذه البلدة من أوائل المناطق التي افتتحها العرب المسلمون في ليبيا ، بعد طلميثة والمرج وأجدابيا ، حين اتجه القائد العربي عقبة بن نافع الفهري مخترقا الصحراء اليها ، ويقول البلاذري ، أن عقبة تعاهد مع أهلها على الجزية ووضع عليها واحداً يطيقونه ، وأمره أن يأخذ الصدقة من الاغنياء فيردها على الفقراء ، ولم يلبث سكانها أن دخلوا جميعهم في الاسلام ، وقد أهملت هذه البلدة أيام العثمانيين خاصة بعد ضمور الحركة التجارية ومنع تجارة الرقيق المجلوب من افريقيا الوسطى .

١٠ ـ مدن سهل جفارة : وهي سوكنة وهون وودان ، واشتهرت هذه المنطقة بحيوية ونشاط أهلها ، وحرصهم على التعلم في العهد العثماني ، ويذكر عبد القادر جامي أن في سوكنة وحدها وهي بلدة صغيرة ، مدرستين ابتدائيتين ، كما كانت هذه المنطقة مصدرا رئيسيا لتزويد أي قافلة بالرجال والأدلاء والجمال ، كما امتازت أيضا بصناعتها التقليدية ، كالاحذية المزركشة بالحرير والفضة ، وأرديتها الصوفية الرقيقة التي كانت تنافس نظيراتها من انتاج مناطق أخرى ليبية أو تونسية .

---

٢٢) كورو ص ١٤٧ والزاوي ص٤٢ .


طرق القوافل الرئيسية
عبر الصحراء
الجنوب
اسبانيا
الجزائر
طنجة
اغادير
وران
اروان
تمبكتو
دكار
غامبيا
السنغال
شاطئ العاج
ليبيريا
الكاميرون
بحيرة تشاد
تشاد
السودان
بنغازي
برقه
اوجله
واحة كفرة
الى القاهرة
المقياس بالأميال
صفر ١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٥٠٠

● السلع المصدرة والمستوردة

١ - السلع المصدرة من انتاج محلي :

من المعروف أن العرب الليبين ، لم يكتفوا في العهود القديمة ، وفي العهد العثماني بالذات ، أن يكونوا واسطة لنقل وتوزيع بضائع وسلع الاخرين التي يستوردونها من جهات مختلفة من العالم ، بل كانت منتوجاتهم ومصنوعاتهم المحلية تتصدر قوائم السلع التي تحملها قوافلهم عبر الصحراء أو على السفن عبر المتوسط ، ومن هذه السلع ، التي كانت تجد سوقا خارجيا ممتازا : الحلفا ، والملح ، والنطرون ، والجلود ، والصوف ، وأيضا المصنوعات الليبية التقليدية ، كالمنسوجات الصوفية والجلود والمنسوجات الحريرية والمصنوعة من وبر الجمال ، وكذلك الأحذية بالاضافة الى الحبوب والحمضيات والزيتون وزيت الزيتون ، وماء الزهر ، والحصر ، والمصوغات الذهبية والفضية والحيوانات كالغنم والإبل والغزلان ، ثم السمن والزبد والبيض والإسفنج .

وقد كانت ليبيا تصدر منتوجاتها ومصنوعاتها إلى كلٍ من تركيا ، وتونس ، والجزائر ، ومصر ، وانجلترا ، وفرنسا ، وايطاليا ، ومالطة ، واليونان ، وألمانيا ، وبلجيكا ، وكانت تصدر لتركيا : الزيت ، وماء الزهر ، والدواجن ، والسمن ، والحصر ، والتمر ، والاسفنج ، والملح ، وتصدر إلى تونس والجزائر ومصر المنسوجات المختلفة ، والمصوغات الذهبية والفضية والدواجن والبيض والأردية والأحذية المزركشة والنطرون ، وتصدر الحلفا والجلود الى انجلترا ، والجلود إلى امريكا ، والبيض والصوف والفضة القديمة والحيوانات الحية والدواجن والإسفنج إلى فرنسا وألمانيا وايطاليا واليونان .[1]

---

(١) انظر حول ذلك ناجي ونوري ص ٥٧ .

الحلفاء :

لعب تصدير الحلفا دورا أساسيا في اقتصاد البلاد ، وذلك خلال النصف الأخير من القرن الماضي ، خاصة بعد أن تمكنت شركة يوري باري الإنكليزية من تحويل هذه المادة النباتية إلى ورق من النوع الجيد بدلا من القطن والخرق البالية ، ويذكر الرحالة ادوردورسي ، ان أول جريدة طبعت على ورق من الحلفا كانت صحيفة الأخبار الجزائرية عام ١٨٧٧ م

والحلفاء نبات عشبي من الفصيلة النجيلية ، وهو معروف منذ القديم من أيام الرومان ، وكان يسمى (سبارتوم تايغوم) وكان يستخدم في صنع الحبال والسلال والحصر والأحذية ، وترسل نبتة الحلفا أورقا خيطية يبلغ طولها الأقصى حوالي المتر ، وبعرض ١،٥مليمتر ، ذات لون أخضر ، مرنة لا تتكسر ، وإذا ما قطعت طالت من جديد ، وتصفر الأوراق بعد قطعها ولكنها تحافظ على تماسكها وقوتها .

وتنبت الحلفا تلقائيا بكثرة خاصة في المناطق المتوسطة الأمطار بالجهات الداخلية المجاورة لمنطقة الشريط الساحلي ، وتزداد كمياتها في المواسم الممطرة ، وقد بدأ اهتمام الانجليز بهذه المادة ، عام ١٨٦٢ ، ونشط الليبيون في جمعها ونقلها على ظهور الجمال الى موانىء التصدير في طرابلس وغيرها ، وكان الجمل الواحد يحمل منها حوالي أربع قناطير ، ويقوم المختصون في موانىء التصدير بمساعدة مجموعة من النساء في فرز الأنواع الجيدة عن الرديئة ، وكان النوع الممتاز منها يدعى (العروس) ثم الثاني (سكوندو) والثالث والرابع . . . الخ ويبيع منها المواطنين ما يجنونه الى التجار والسماسرة بالشبكة (البالة) وكل شبكة كانت تزن حوالي ٢٤٠كيلو غراما .

لقد صدرت ليبيا من الحلفا الى انكلترا عام ١٨٨٨ حوالي (٤٦) ألف طن . وقد آل الى خزانة الولاية من ضرائب الحلفا فقط ، عام ١٨٨٩ ، ٩٢٥٧ جنيها استرلينياً ، واذا عرفنا أن الضريبة المفروضة على هذا النبات هو العشر ، فان هذا يعني أن المبلغ الاجمالي لقيمة الحلفا المباعة ذلك العام وصل الى حوالي مئة ألف

جنيه استرليني ، وقد تضاعف هذا المبلغ في السنوات التالية ، حيث بلغ في إحداها (٢١٢) الف جنيه استرليني ، ونظرا لهذا المدخول الجيد ، أولت الدولة العثمانية إهتماما خاصا بجنيها وتسويقها وتصديرها غير أن المواطن الليبي لم ينل من هذه المبالغ الخيالية الا النذر اليسير ، فقد تعرض الى عمليات استغلال بشعة من قبل التجار والسماسرة خاصة اليهود ومن ملتزمي الضرائب العثانيين ، فكان هذا المواطن يقضي يومه في حر الصحراء اللافح يجمع بيديه هذا النبات ثم يقوم بعد ذلك بنقله على جماله الى طرابلس لمسافة تزيد أحيانا عن مئة وخمسين كم ، ليجد أمامه مجموعة من المرابين والسماسرة. المستغلين مع ملتزمي الضرائب العثمانيين، ويذكر الدجاني أن المواطن العربي الليبي كان يتقاضى ٢٠ شلنا فقط عن القنطار ، يدفع منها قرشا وربع لملتزم الضريبة ، وعشرين باره عن كل شبكة مقابل وزنها ، وعشر بارات لصاحب الفندق ، فلا يبقى لديه إلا القليل ، وكان سعر الحلفا مرتفعا في بداية الأمر ، ولكن التجار بالاتفاق مع المستوردين الانكليز عملوا بكل وسيلة على أرغام المواطن الليبي على تخفيض سعره ، مستغلين بشكل لا أخلاقي ، حاجته وفقره ، وفي رسالة بعث بها متصرف الخمس إلى والي طرابلس ما يؤكد وقوع المواطن الليبي بين مخالب التجار والوكلاء والسماسرة ، ويطلب هذا الوالي الإذن من الوالي للتدخل للأخذ بنصرة المواطن من جشع التجار[٢] .

وبتطور الطلب على الحلفا ، فقد قامت الادارة العثمانية على إنشاء دار لصيانة الحلفا لمتابعة كل ما يتعلق بهذه التجارة من أمور وقد تولى أدارتها عدد من الموظفين والمختصين ، كما بنت رصيفاً خاصا لشحنها وهو رصيف الغزالة بطرابلس ، كما أنفقت الإدارة العثمانية ، حوالي ٢٩٥٠٠ قرش عثماني ، لتعمير مرسى خاص بالحلفا في المنطقة ذاتها ، وخصصت بالقرب منه ساحة كبيرة لتجمع المادة فيها ، كما تولت شركات التصدير إقامة مكابس لضغط نبات الحلفا ،

(٢) انظر هده الرسالة في الوثيقة رقم ١٦٥٨ ـ دار المحفوظات التاريخية ـ السراي الحمراء ـ

وجعلها في بالات تزن الواحدة (٢٠٠) كغ وكان كل مكبس ينتج حوالي (٢٤٠) بالة في اليوم .

ولم تبر تجارة الحلفا بليبيا إلا في بداية هذا القرن ، ويعزو ناجي ونوري ذلك الى العوامل التالية : -

١ - استخراج الورق الجيد من لب الأشجار المستورد من السويد .

٢ - وجود أسواق أخرى غنية بهذه المادة ، مثل الجزائر واسبانيا ، وسهولة نقلها منها .

٣ - عدم جني المواطنين لهذه المادة بشكل علمي سليم ، اذ كثيرا ما كانوا يقتلعون النبته كلها من جذورها بدلا من أخذ أوراقها فقط ، الأمر الذي جعل المحصول يتناقص سنة بعد أخرى[٣] .

الملـــح

كان الملح حتى وقت قريب من أهم السلع التجارية التي تنتج في ليبيا وتباع في أسواق أفريقيا ، وقد وصلت أهمية هذه السلعة أن التجار يتبادلون حفنة من الملح بحفنة من الذهب ، كما كان حمل الملح يباع في السودان وأواسط أفريقيا بين مائة وثلاثمائة دينار ذهبا ، وكان يباع في منطقة ولاته بين عشر مثاقيل الى ٤٠ مثقالا من الذهب وكانت بنغازي أهم سوق تتجمع فيه كميات الملح المحمولة إلى السودان أو الى غيرها مثل تركيا ، وكان التجار يجنون من تجارته مبالغ خيالية[٤] .

---

(٣) انظر حول كل ما تقدم عن نبات الحلفا - الدجاني ص ٢٤٧ وما بعدها - ناجي ونوري ص ٣٢ ، ٣٣ - خليل ساحل أوغلي - المصادر المتعلقة بليبيا - مجلة البحوث التاريخية العدد ٢ عام ١٩٨٠ - كورو- ص ٥٨ .

(٤) حول الملح انظر أحمد الياس حسن - سلع التجارة الصحراوية - الصحراء الكبرى مركز الجهاد الليبين ١٩٧٩ ص ٢٠٨ .

٢ ـ السلع المستوردة المصدرة

(١) السلع المستوردة من أفريقيا : سبق القول أن الارض الليبية ، كانت في العهد العثماني واحدة من أهم مصادر التوزيع التجاري الدولي ، ففيها تحط البضائع المستوردة من أواسط أفريقيا وأوربا والشرق ، ومنها يتم تسويقها مرة أخرى إلى البلدان التي تحتاجها . ومن أهم السلع المستوردة من أفريقيا :

١ ـ الجلود : كان الأوربيون والأمريكيون يتهافتون بشكل كبير على استيراد هذه المادة الخام ، ونظرا لعدم تمكن السوق الليبية المحلية من سد الطلب المتزايد من الجلود فقد عمد أصحاب القوافل على جلبها من أواسط أفريقيا ، خاصة جلد الماعز الذي يصفه الغرناطي في نخبة الأعجاب في تحفة الألباب [: إن هذا الجلد بعد دبغه وتحضيره يصبح هاما لصناعة الأخفاف والاخذية ، ويقدم للملوك والامراء ، فهو لا يبتل ولا يبلى ولا يفنى ، وهو طيب الرائحة ، وعندما يغسل بالماء الحار يعود كما لو كان جديدا ، ويتوارثه الأحفاد عن الأباء والاجداد](٥) .

وكانت هذه الجلود تعالج بادىء الامر بوضعها في الملح ونشرها في الشمس لعدة أيام ، ثم خزنها بانتظار وصول القوافل . وتنقل القوافل الجلود من مصدرها الرئيسي على شكل لفات ، تحتوي كل لفة على عشرة جلود تقريبا ، زنة كل لفة من ٤٠ الى ٥٠ كغ ، وحين تصل الى طرابلس ، كانت تُعبأ على شكل بالات ، تصل زنة البالة الواحدة حوالي ٣٢٠ كغ ، تكون جاهزة للتصدير عن طريق البحر . وكانت أسعار هذه الجلود تقدر بثمن الكيلو الغرام منها، وهذا السعر كان يختلف من سنة الى أخرى ، بل من قافلة الى قافله ، غير أن بعض المصادر تقدر سعر الكيلو من الجلد المصدر من ميناء طرابلس بـ ٥ الى ٦ فرنكات ، يذهب نصفها أو أكثر الى السماسرة والوكلاء ، وبلغ قيمة ما صدر من جلوّد عام ١٨٦٢

---

(٥) أحمد الياس حسن ـ سلع التجارة الصحرواية ـ الصحراء الكبرى ـ طرابلس ـ مركز الجهاد الليبين للدراسات التاريخية ١٩٧٩ ـ ص ٢٠٦ .

مليونا ومئة وسبعة وخمسين فرنكا[٦] .

٢ - ريش النعام

احتلت سلعة ريش النعام مكان الصدارة في تجارة القوافل الصحراوية منذ القديم ، حتى قبيل نهاية السلطة العثمانية لليبيا ، وكان طير النعام كما تشير المصادر التاريخية موجوداً بكثرة على الأرض الليبية وعلى الأخص في جبال غريان وسهل جفارة وذلك حتى السنوات الأولى من القرن الماضي ، ولكن هذا الطير أخذ طريقه للإنقراض بعد أن تمادى السكان في اصطياده بشكل كثيف عشوائي لتلبية طلبات الأسواق الأوروبية الملحة على ريشه ، فقد كان يتم اصطياد النعام بالأسلحة النارية ، بتصويبها على أوكاره فتقتل الكبير والصغير وتحطم بيضه ، بينما كان في السابق يصطاد بواسطة الافخاخ والشباك . وبعد نقص ثم انقراض هذا الطير محليا ، اتجهت الانظار نحو مناطق الوسط الأفريقي ، حيث تولت القوافل نقل جلده وريشه الى طرابلس ومنها يصدر الى اوربا ، وكان الناس المختصون بهذه التجارة يسلخون جلد الطائر ويبيعونه كاملا بريشه ، ولكن، حفاظا على الطير، اكتفى بنزع الريش فقط ، بمعدل ثلاث مرات كل سنتين ، ويحمل ريش النعام في طرود على جمال ، زنة كل طرد ٦٠ كيلو غراما ، ويحمل الجمل طردين ، وحين وصول الريش الى موانىء التصدير الليبية ، يخضع لعملية تنظيف مبدئي ، ثم فرزه الى أصناف كان أجودها الريش ذو اللون الأبيض الناصع والرقيق الناعم الملمس ، ويأتي بعده الريش ذو اللون الرمادي ، ثم البني ، وهو ريش الأناث وسعره أقل من سعر الريش الأبيض ، ويحمل الطائر في كل جناح ما بين ثلاثين إلى أربعين ريشة ، والنعامة تضع بيضه في حدود ٤٠ يوما ، كما أن مدة تفريخ البيضة يستغرق مثل هذه المدة وبعد مضي سنة من عمر الطير تقريبا يصبح جاهزا لمنح الريش[٧] .

---

(٦) سلفادور بونو ص ٧٦ ، ٨٥ .

(٧) العدد ١٣٨ من جريدة الترقي - ٢٧ ربيع الأول ١٣٢٨هـ .

واستعمله الاوربيون في أغراض ترفيهية وتزينية ، وفي صنع المراوح والقبعات النسائية ، وكانت بعض النساء تضعه في شكل قائم على قبعاتها لتبدو قامتها أطول من قامتها الحقيقية ، كما استعمله الرجال بوضع ريشة أو أكثر على قبعاتهم ، ويذكر أن نابليون بونابرت إعتاد على وضع بعض ريش النعام على قبعته ليضيف الى مظهره العام بعض الطول وقد كان قصير القامة ، كما استخدم الريش للكتابة . وبلغت قيمة ما صدر من ريش النعام من ميناء طرابلس الى أوربا عام ١٨٩٢ حوالي مليون ومائة وسبعة واربعين ألف فرنك ، وبلغت أحيانا قيمة الريشة الواحدة البيضاء جنيهاً استرلينيا ،، وكان هذا العام نهاية الصعود في الخط البياني لتجارته ، اذ بعد ذلك أخذت كميات التصدير في الانخفاض سنة بعد أخرى حتى توقف نهائيا . وتُعزي بعض المصادر الغربية إضمحلال تجارة ريش النعام الى جمعيات الرفق بالحيوان التي انتشرت في أوربا في القرن الماضي ، ونجاحها في اقناع الناس أن نزع الريش عن الطائر يتسبب في تعذيب هذا الحيوان[٨] . وأن تقليعة (موضة) استعمال الأوربيون للريش توقفت غير أن حقيقة الأمر ليس تماما كما زعمت تلك المصادر الغربية ، فجريدة الترقي الطرابلسية التي عاصرت ضمور تجارة القوافل الصحرواية عبر ليبيا وخاصة فيما يتعلق بمادة ريش النعام ، قد أفردت مقالا في أحد أعدادها الصادرة عام ١٩١٠ جاء فيه أن سبب تراجع تجارة ريش النعام الليبية تعود للحرب الاقتصادية التي يشنها الغربيون على العرب المسلمين ، فقد قام عدد من التجار الانكليز بعد حصولهم على مجموعة من طيور النعام الحية ، بنقل هذه الطيور الى منطقة مناسبة من جنوب أفريقيا وأسسوا عام ١٨٦٥ شركة انجليزية اسمها شركة الكاب لتربية النعام ، وبدأت هذه الشركة بتربية ٨٠ نعامة واستمرت بهاحتى بلغ عدد النعام المربى عام ١٩٠٤(٣٥٨) ألف طير بلغ صافي أرباحها مليونا من الفرنكات ، ثم انتشر تأنيس النعام في استراليا وأمريكا وانكلترا وفرنسا نفسها ، ولكي تحافظ شركة الكاب على احتكارية

(٨) انظر ديماريون جونسون ـ تجارة ريش النعام ـ مجلة البحوث التاريخية ع ١ ، ١٩٨١ ص ١٣٣ وما بعدها ومصطفى بعيو ص ١٦٩ .

تربية هذا الحيوان ، فرضت غرامه قدرها ٢٥٠٠ فرنكا على كل طائرو١٢٥ فرنكا على كل بيضة تضبط مهربة من مزارع الشركة .

وتضيف الجريدة أن ولاية طرابلس الغرب صدرت من ريش النعام من عام ١٨٦٢ الى عام ١٨٧١ م ما قيمته ٣٠ مليونا من الفرنكات ومن عام ١٨٧٢ الى عام ١٨٨١ مثل تلك القيمة ، ثم هبطت القيمة إلى ٢٥ مليوناً في الفترة ما بين عامي ١٨٨٢ - ١٨٩٢ وإلى ١٤ مليون من الفرنكات فقط بين عامي ١٨٩٢ - ١٩٠١ ، أي أن الولاية خسرت في ٢٠ سنة فقط نصف قيمة ما صدرته من ريش النعام الى الخارج والحبل على الجرار[٩] .

ونتج عن ذلك توقف التجارة بهذه السلعة ، ويذكر أن إحدى القوافل الطرابلسية قد أصيبت بخسارة جسيمة نتيجة هذا التوقف فحين انطلقت القافلة من طرابلس كان سوق ريش النعام على أشده من السخونة ولكن حين عادت وعلى جمالها عشرات القناطير منه كان حال السوق قد تغير ولم تجد شاريا لبضاعتها كما حدث مع التاجر محمد الصقر الذي اضطر لاعلان إفلاسه بسبب عدم تمكنه من بيع ريش النعام الذي جلبه من السودان ووضع فيه كل ما يملك ، وقد اصدرت المحكمة التجارية في طرابلس قرارا بالحجز على أملاكه وبيعها بالمزاد العلني لتسديد ديونه[١٠] .

د - عاج الفيل

كانت هذه السلعة كسابقتها ، من السلع التي تجد لها رواجاً كبيراً في اسواق أوروبا ، غير أن أهميتها أخذت في التضاؤل شيئاً فشيئاً ، وكانت استعمالات عاج الفيل انحصرت في صنع التماثيل ومقابض السكاكين والملاعق وغير ذلك . وكان العاج على نوعين نوع ثمين ويجلب من بورنو ، ويمتاز بنعومة ملمسه ، وبياضه

(٩) جريدة الترقي الطرابلسية العدد ١٣٨ ، ٢٧ ربيع الاخر ١٣٢٨ هـ .
(١٠) انظر قرار المحكمة الصادر بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٩٩ هـ - دار المحفوظات التاريخية .

الناصع وسهولة تشكيله وتقطيعه ، والنوع الآخر والمعروف بالسوداني فهو أكثر صلابة وأقل بياضاً ، وبلغت قيمة ما صدر من العاج الى اوروبا عام ١٨٩٢ مائتين وسبعة وأربعين ألف فرنك ذهبا وانخفض عام ١٩٠٤ الى خمسين الف فرنك فقط[١١] .

الذهب

هذا المعدن كان ومازال السلعة التي تتسابق الأيدي لاقتنائها والتهافت عليها ، وقد وجد هذا المعدن في مناطق كثيرة من العالم بكميات متفاوتة ، وبالنسبة لتجارة الصحراء ، فقد تركزت جهود تجار القوافل على جلب الذهب من أواسط أفريقيا خاصة من روافد نهري السنغال والنيجر ، وكذلك من مناطق أخرى من مالي وغانه ، حتى أن الرحالة العرب المسلمين بالغوا في كميات ذهب الأخيرة فقالوا : إن أرضها كلها ذهب . وكان سكان البلاد الأفريقية يجمعون تراب الذهب المتجمع على مساقط الأنهار والتلال ، وعمد السكان في الفترات الأخيرة الى استخراج الذهب الخالص بعد تسخين التراب الممزوج بالذهب وفصل المعدن النقي عن الشوائب . . ومنذ بداية القرن السادس عشر احتكر العرب الليبيون تقريبا تجارة الذهب بجلبه من مصادره الأفريقية ، وكانت القوافل تبادل الذهب بالملح المجلوب من بنغازي ، ولم تكن كميات الذهب المجلوبة تصدر كلها بل إن قسماً كبيراً يبقى في البلاد ليدخل ومعدن الفضة في صناعة المصوغات والحلي والألبسة الموشاة بهذين المعدنين ، وفي سك النقود المحلية[١٢] .

٥ ـ الرقيق

مارس الإنسان منذ العهود القديمة جدا تجارة الرقيق ، ولم تتوقف التجارة

---

١١) بونو ص ٨٦ . كورو ص ١٠٦ .

١٢) ابراهيم حركات ، دور الصحراء الأفريقية في التبادل والتسويق في العصر الوسيط ـ مجلة البحوث التاريخية ـ العدد الاول عام ١٩٨١ ص ٢٩ وما بعدها . كذلك أنظر عن تجارة الذهب احمد الياس حسين ص ٢٠٤ و ٢٠٥

غير الانسانية إلا في القرن التاسع عشر ، ومنذ اتفاق الدول الأوربية في يونيو ١٨١٥ بمؤتمر فيينا على إلغاء تجارة الرقيق ، وقد عرف العرب كغيرهم من أمم الأرض هذا النوع من التجارة ، وكانوا يستقدمونه من جهات مختلفة من العالم ، وساهمت القوافل التجارية الصحراوية في نقل الرقيق الاسود من أواسط افريقيا ، وكان معظمه يرسل الى تركيا أو إلى أوروبا ، غير أن ما كانت تجلبه القوافل عبر الصحراء من الرقيق ليس بتلك الكثافة أو الأعداد الكبيرة ، كما حاولت المصادر الاستعمارية تصويره لتشويه سمعة العرب أمام الافارقة الزنوج الذين استعمرهم الأوربيون وأذلوهم واضطهدوهم بشكل رهيب ، مع الإشارة إلى أن حصول رجال القافلة العربية على الرقيق ، كان يتم عن طريق التراضي وليس الإرغام أو الإكراه ، فالظروف القاسية التي كانت تعيشها أفريقيا السوداء في تلك الايام ، بسبب انتشار الفقر والحرمان ، كانت تدفع بالناس الى بيع ذواتهم أو أولادهم ، يضاف الى ذلك أن افريقيا الوسطى شهدت قيام ممالك وإمارات تولى الحكم فيها أنفار من المستبدين الأتوقراطيين ، كانوا يعتبرون كل من هو داخل حدود سلطتهم من بشر وأرض وحيوان ملكا خاصا لهم ، يتصرفون فيه كما يشاؤون ، ووفق ما يهوون فكانوا حين تضيق أحوالهم المالية يعمدون الى بيع رعاياهم إلى تجار القوافل .

ومن ذلك يتضح أن العرب حين تعاملوا بتجارة الرقيق التي كانت مباحة في تلك الأيام ، كانوا أرحم ألف مرة من غيرهم ، وخصوصاً من الأوروبيين والأمريكيين الذين استعملوا وسائل في غاية من الوحشية والقسوة سواء في حيازة الرقيق الذي كان يتم عن طريق الخطف والاكراه ، أو في طريقة معاملتهم لهم الخالية من معاني الإنسانية والأخلاق ، ولعل قصة الجذور التي صدرت مؤخرا تكشف الستار على ما كان يعانيه الانسان الأسود على يد الرجل الأبيض الامريكي .

وفي غمار حملة التشويه والتضليل التي مارسها الغربيون فقد عمدوا للظهور بمظهر الشفيق الرحيم مع الزنوج ، فأوعزوا لبعثاتهم التبشيرية المسيحية التي كانت

الجسور التي عبروا عليها للوصول الى استعمار الرجل الأسود ، بأن يشنوا حملة دعائية ضد العرب المسلمين واتهامهم بظلم السود باسترقاقهم واستعبادهم ، ومن جملة الحركة المسرحية البهلوانية التي قام بها اولئك المبشرون لتحقيق ذلك المأرب قاموا بشراء مجموعة من الارقاء من الليبيين ثم اطلاق سراحهم ويذكر اتوري روسي الذي أورد ذلك ، واعتبره قمة الانسانية الايطالية التبشيرية ، يذكر أن معظم - إن لم يكن كل - من حررته الارساليات التبشيرية رفض التخلي عن الليبيين وعادوا الى أصحابهم العرب الليبيين من تلقاء أنفسهم ، وبعد أن يستغرب روسي هذا التصرف واصفا هؤلاء الرجال بأوصاف مشينة ، يضطر للاعتراف بأن هؤلاء الرجال الارقاء تخلوا عن الحرية التي منحتها لهم البعثات التبشيرية - لأن معاملة العرب المسلمين للرقيق كانت معاملة إنسانية ، ويقول في هذا الخصوص : (ومن الحق أن يقال : إن وضع هؤلاء الأرقاء لم يكن قاسيا ، وأن اصحابهم كانوا يعاملونهم معاملة إنسانية في العادة ، كما أن أوضاع العبيد في البيئة الإسلامية لم تكن مهينة ، كما يمكن أن تبدو على ضوء الأفكار الحديثة في المساواة بين البشر)[١٣].

١٣) انظر اتورى روسى ص ٣٨١ .

يجدر القول أنه إذا كان العرب قد استرقوا أعداداً من البشر في وقت لم يكن فيه الرق عيباً أو ممنوعاً ، فإن الأوروبيين والأمريكيين قد استعبدوا شعوباً كاملة وأهانوا كرامتها وكبريائها ، وتبقى إثارة الكتاب الغربيين لقضية الرق في الزمن السابق واستهجانه ، مع مباركة استعباد الشعوب وسحقها ، كما فعل المستعمرون الغربيون ويفعلون الآن تبقى في إطار المغالطات التاريخية الداعية للأسف والسخرية معاً .

زنجیلره مخصوص آزادنامه‌در

بویی	بیغی	صقالی	کوزی

شهادة عتق تُمنح للرقيق الذي تم عتقه بعد إصدار قانون تحريم التجارة بالرقيق .

٦ - سلع أخرى مختلفة

يضاف إلى تلك السلع الرئيسية التي كانت تنقلها قوافل الصحراء من افريقيا ، مجموعة أخرى من السلع الثانوية كالعنبر ، والشب الأحمر ، وبعض انواع التوابل ، وجلود الحيوانات المتوحشة (النمور والفهود والثعالب) ونبات السنامكي ، واللبان ، والشمع ، والكحل ، وقرون وحيد القرن ، والحناء ، والصباغ الأزرق ، والتمر الهندي ، والقرب الجلدية والبخور .

سلع مجلوبة مع الحجاج

كان استيراد البضائع الشرقية الآسيوية يتم عن طريق قوافل الحجاج سنوياً وأهم هذه السلع : النسيج الهندي (الحريري ، والصوفي ، والقطني ، والكتاني) اللآلىء ، بلسم مكة ، المسك ، عود الند ، البخور ، المر المكاوي ، العطور ، الشالات ، الكشميرية ، الحجارة الكريمة ، البن ، الفستق ، توابل متنوعه ، أساور وأقراط ذهبية فضية .

(ج) السلع الواردة من أوروبا

تعددت وتنوعت السلع الأوروبية التي كانت تحط في ليبيا ، لاستهلاك قسم منها داخليا ، وتصدير كميات منها الى أفريقيا ويمكن حصرها بالتالي :

ايطاليا يستورد منها : [illegible] ، العطور ، مواد طبية ، وكيماوية ، ثقاب ، صابون ، دهان ، حبال ، خيوط حريرية لنسجها محليا ، منسوجات صوفية ، منسوجات حريرية ، أخشاب ، أدوات منزلية ، ورق ، حديد ، معادن أخرى ، خزف صيني ، زجاج ، دقيق ، أرز .

فرنسا يستورد منها : شاي ، بن ، مواد طبية وكيميائية ، صابون ، عطور ، حبال ، منسوجات حريرية ، أدوات منزلية ، جلود مصنعة وكعوب أحذية ، فضة ، خزف صيني ، دقيق ، خضراوات مجففة ، شمع ، شرائط القصب المذهب .

ألمانيا يستورد منها : سكر ، شاي ، عطور ، مواد طبية وكيمائية ، حبال ، خيوط حريرية ، صوف ومنسوجات صوفية ، حرير ، حديد ، معادن مختلفة ، خزف صيني .

النمسا يستورد منها : سكر ، عطور ، خيوط حريرية ، كحول ، صوف ومنسوجات صوفية ، ملابس جاهزة ، أخشاب ، ورق ، حديد ، خزف صيني ، زجاج ، أرز ، خضراوات مجففة .

انجلترا يستورد منها : شاي ، عطور ، مواد طبية وكيميائية ، دهان ، حبال ، خيوط حريرية ، صوف ومنسوجات صوفية ، حديد معادن مختلفة ، شمع .

بلجيكا يستورد منها : ثقاب (كبريت)، دهان ، خيوط حريرية ، صوف وملابس صوفية ، حديد ، زجاج ، شمع .

واردات من الدول العربية والاسلامية

مصر يستورد منها: سكر ، خضراوات مجففة ، أرز .

تونس يستورد منها : صابون ، خضراوات مجففة ، فلفل أحمر .

تركيا يستورد منها : كحول ، دخان (تبغ) حطب وفحم ، أدوات منزلية ، معادن مختلفة ، أرز ، خضراوات مجففة .

وسبق الاشارة الى المواد التي يجلبها الحجاج معهم من ديار الحجاز معظمها من منتوجات الأقطار الآسيوية كالهند وجزر الهند الشرقية .

ومن المؤكد أن قيمة هذه الواردات وكمياتها كانت تختلف من سنة الى أخرى بحيث يتعذر وضع ضوابط ونسب ثابتة أو حتى تقريبية عن الكميات المستوردة وأثمانها ، وللدلالة على ذلك أورد أمثلة عن القيمة الإجمالية لبعض ما استوردته ليبيا من سلع خلال ثلاث سنوات متتالية ، حيث يتضح تذبذب نسبة الاستيراد صعودا أو هبوطا من سنة لأخرى ، والقيمة بالفرنك[١٤]

عام	١٩٠٠	١٩٠١	١٩٠٢
النفط	٧٢٠٠٠ف ذ	٩٠٠٠٠ ف ذ	٤٤٠٠٠ ف ذ
بن	٢٢٥٠٠٠	١٦٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠
توابل (بهارات)	١٧٥٠٠٠	١٨٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠
دهان	٦٢٠٠٠	٥٥٠٠٠	٢٨٠٠٠
سكر	٥٨٠٠٠٠	٦٤٥٠٠٠	٧١٠٠٠٠
شاي	٢٩٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	٤١٥٠٠٠
تبغ	٨١٠٠٠٠	٥٤١٠٠٠	٥٢٦٠٠٠
صوف	. ٢٨٥٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠

١٤) انظر حول كل ما تقدم عن المواد المستوردة محمد ناجي ص ٥٠ وما بعدها ـ الدجاني ـ ص ٢٦١ وما بعدها ـ وكورو ص ٩٠ وما بعدها .

الأسواق

وجود الأسواق وتعددها وتخصصها شيء ملازم لعمليات البيع والشراء، وكانت المدن الليبية وقراها ابان العهد العثماني، كثيرة الأسواق خاصة باسواقها الموسمية أو الأسبوعية مثل سوق الثلاثاء والجمعة والاحد . . الخ واسواق دائمة مثل سوق الترك بطرابلس وسوق الظلام ببنغازي، كما كان لكل مادة أو سلعة سوق خاصة بها، ففي طرابلس كان هناك ثلاثة عشر سوقا متخصصة بصنع وبيع سلع معينة : وهي سوق الخردجية (البقالة) سوق الحلقة (لصنع الأردية) سوق الفنيدقه (لنسج وبيع الأردية النسائية)، سوق القزداره (لصنع الاواني النحاسية)، سوق الحدادة، سوق النجاره، سوق الخبز، سوق الخضرة، سوق البنادق، سوق النعال، (البلاغجية)، سوق الصاغة .

أما الاسواق العامة فقد اشتهر منها سوقان فقط: الترك والربع القديم والجديد، وتمتاز هذه الأسواق بطابعها الشرقي أما الأسواق الاسبوعية فأشهرها: سوق الثلاثاء بطرابلس، وسوق الاحد بطرابلس وهو مخصص لبيع الحلفا، وسوق الاثنين والخميس بتاجوراء وسوق الأحد، اما الأسواق الموسمية، فتنصب عادة أيام وصول القوافل التجارية كاسواق مرزق وغات، وغدامس، وغيرها، حيث تعرض فيها البضائع الواردة مع القوافل، وكانت هذه الاسواق عادة تنصب في أرباض المدينة (خارج أسوارها)[١٥]



الاوزان

كانت البلاد الليبية تتعامل بالأوزان التالية:

١ — القنطار — يساوي ٥١،٢٨ كيلو غرام

٢ — الأقة — تساوي ١،٢٨٢ كيلو غرام

---

١٥) حول السوق انظر - خليفه التليسي - حكاية مدينة - طرابلس - تونس، الدار العربية للكتاب ١٩٧٤ ص ١٩٤، كورو ص ٩٥، روسى ٢٤١، ٢٥١، ٢٨٨

٣ — الأوقية — تساوي ٣٢ غراما
٤ — الدرهم — يساوي ٣،٢ غرامات

أي أن القنطار كان يعادل ٤٠ أقة ، والأقة ٤٠ أوقية ، والأوقية تعادل عشرة دراهم .

وكان يستعمل المثقال لوزن الذهب ، ويقسم الى ٢٤ خروبة ، والاوقية من الذهب تساوي ٦،٧٥ مثاقيل أي أن المثقال يساوي ٥،١٨ غرامات . وفي غدامس يزن المثقال الذهب ٣ غرامات وثلث كما كان دارجا في هذه المنطقة الوزن باوزان افريقية مثل ميزان (الأغدزي)نسبة إلى بلدة أغاديس عاصمة اقليم آير بجمهورية النيجير[١٦] .

المكاييل :

كان القمح والشعير والذرة والتمور .. الخ تقاس بمكاييل متعددة ، ويختلف وزن ما تحمله الكيلة الواحدة من مادة لاخرى باختلاف أحجام المواد ، فنجد مثلا أن وزن ما تعطيه الكيلة من القمح يزيد عما تعطيه نفس الكيلة من الشعير ، كما أن مقدار حجم وأسماء المكاييل كانت تختلف من منطقة الى أخرى وأشهر ما عرف من مكاييل في العهد العثماني :

١ — المارطه أو الكيلة المحلية ، تزن ٩ إقات ، أي حوالي ١١،٥ كغ من الشعير و١٦ كغ من القمح .
٢ — الكيلة الاستانبولية وتعادل حوالي ٣٢ كغ من الشعير و٢٨ كغ من الذرة .
٣ — الويبه وتعادل ١٤ مارطه في جهات طرابلس وتكون أكثر أو أقل في جهات أخرى .
٤ — القفيز ويكال فيه عادة التمر وبه ٢٤ كيلة محلية .

---

١٦) انظر حول الأوزان وانواعها الوثيقة رقم ٤٢٧ والوثيقة رقم ١٣١٩ والوثيقة بلا رقم ـ دار المحفوظات التاريخية ، ونوري ص ٦٧ ويوشع ص ٢٦ و ٢٩

٥ — الصاع ، ويزن حوالي ٤ كغ من الشعير وأزيد من القمح . . .
٦ — الفقاسه وتزن حوالي كيلو غرام واحد .
٧ — الغراف ، وهو مكيال السوائل (زيت ، حليب . . .) ويزن حوالي أقه ونصف أي ٢ كغ تقريبا .
٨ — الجرة وهي أيضاً للسوائل ، تعادل ٦ غرافات وتزن حوالي ١٣ كغ .
٩ — الحدوق ، للسوائل أيضاً هي تعادل حوالي لترين .[١٧]

المقاييس :

بالنسبة للأقمشة :
— الذراع الهاشمي ويعادل ٤٦ سم
— الإنداره أو الهنداره ، وتعادل ٦٧ سم
بالنسبة للارض :
١ — الجابية ٩٠٠ متر مربع
٢ — الجدوله ٩ أمتار مربعه وفي بعض الجهات أقل من ذلك .[١٨]

وجرت العادة أن لا توزن اللحوم عند بيعها ولكن تباع بالقطع ، فالشاة تقسم إلى الأقسام التالية : النصف ، الربع ، الثمن ، نصف الثمن ، نصف نصف الثمن .

أما الحيوان الكبير (جمل أو بقرة) فيقسم بادىء الأمر الى ١٦ قطعة ثم كل جزء يقسم الى النصف والربع والثمن ونصف الثمن[١٩] .

الاوعية :

اعتاد الليبيون وضع محصولهم في الأوعية التالية :

---

١٧) نفس المصادر السابقة ونفس الصفحات مع جامى هامش ص ٨٨ و ٨٩

١٨) المصادر السابقة ، وأعود لأوكد أن جميع ما ذكر من موازين ومقاييس كانت أوزانها وأحجامها وحتى أسماءها تختلف من منطقة لأخرى يجد الباحث صعوبة في ضبطها جميعا .

١ - الغرارة : كيس كبير يتسع الى أكثر من ١٢٠ كغ ويصنع من شعر الماعز .
٢ - الشكارة : أصغر من الغرارة
٣ - الاكرود : وتوضع فيه المواد اللينة ، كريش النعام والثياب .
٤ - المزود : ويصنع من جلد الحيوان ، الماعز أو الودان . . . ويحمله المسافر معه ويضع فيه طعامه .
٥ - القفة : وتتسع لحوالي ٣٠٠ كغ
٦ - المحمل : ويصنع من نبات الحلفا ويكون من قفتين متصلتين يوضع على ظهر حيوان النقل .[٢٠]

الموازين والمقاييس والمكاييل الحديثة :

في عام ١٨٧٠ أصدر العثمانيون قانونا (نظام نامه)خاص باعتماد المتر الطولي والمتر المربع والمتر المكعب العشرية مع أضعافها وأجزائها ، أساسا للوزن والكيل والمقياس في كل أنحاء الامبراطورية العثمانية ، ونص على أن يبدأ العمل في هذا القانون اعتبارا من الأول من شهر مارس ١٨٧١م على أن يترك عامين كمرحلة انتقالية لتصفية العقود والمعاملات المبرمه أو المتفق عليها على أساس الأوزان والمكاييل القديمة ، ويلزم الجميع في تطبيق المقاييس والموازين الجديدة في مارس من عام ١٨٧٣م[٢١] . مستثنياً من تطبيقه الدرهم الشرعي المعتبر من الأحكام الشرعية ، وكذلك العيارات والأوزان المتعارف عليها والمخصصة لوزن الذهب والمسكوكات الذهبية والفضية والمجوهرات[٢٢] .

---

١٩) يوشع ص ١٦٨ .
٢٠) المصدر السابق ص ٢٠٢
٢١) انظر المادة ١٠ و١١ من القانون - دار المحفوظات التاريخية - السراي الحمراء
٢٢) المادة ١٤ من القانون

وأطلق القانون الأسماء العربية والإسلامية المعروفة قديما على المقاييس والأوزان الجديدة وذلك على النحو التالي :

الاطوال :	المتر الطولي	يسمى	الذراع الإعشاري
	الكيلو متر	يسمى	الميل الإعشاري
	الميريامتر	يسمى	الفرسخ الإعشاري
	الديسي متر	يسمى	عشر الذراع
	السانتيمتر	يسمى	الذراع
	الميليمتر	يسمى	معشار الذراع
الاراضي والمساحات	المتر مربع	يسمى	الذراع الاعشاري المربع
	الآر	يسمى	المربع
	الهكتار	يسمى	الجردب
السوائل :	الليتر		المكيال
	الهكتوليتر		الكيل
	الديسي ليتر		الظرف
الأوزان :	الغرام		الدرهم الإعشاري
	الكيلو غرام		الأوقيه الإعشاري
	الكنتال		القنطار الإعشاري

ورغم تشديد العثمانيين على الاعتماد على هذه الأوزان والمقاييس ، إلا أن المواطنين ظلوا يتعاملون فيما بينهم بما تعارفوا واعتادوا عليه من أوزان ومكاييل .

○ المصارف

لم تعرف البلاد الليبية المصارف إلا في السنوات الأخيرة من العهد العثماني ، وكان معظم هذه المصارف فروع لمصارف كبيرة أوربية ، وقد افتتح العثمانيون في مدينة طرابلس فرعاً للمصرف العثماني السلطاني الذي كان مقره الرئيسي في استانبول ، كما افتتحوا مصرف الزراعة العثماني بطرابلس وأنشأوا له فروعاً في المدن الكبرى مثل بنغازي ومصراته والخمس ، وفي عام ١٩١١ وهي السنة الأخيرة للسيطرة العثمانية على ليبيا كان في البلاد المصارف التالية : مصرف كريديه ليونيه (فرنسي) ـ المصرف الانجليزي المالطي ـ مصرف روما ـ المصرف الألماني الشرقي ـ مصرف ناسيونال دي اسكمبتي ـ المصرف التجاري الايطالي . كما كان هناك مصدر ومستورد أجنبي و٩ وكالات تجارية[٢٣] .

○ أسعار السلع

لم تكن أسعار السلع في العهد العثماني ، تخضع لنظام ثابت ، أو إلى مراقبة حازمة من قبل السلطة ، وكانت هذه السلطة لا تتدخل في ضبط الأسعار الا حين يجأر الناس بالشكوى ويتصاعد تذمر المواطنين من جشع التجار وتلاعبهم في الأسعار ، خاصة أسعار السلع التموينية التي كانت تتعرض دائماً للاحتكار من قبل التجار أيام الجفاف والأزمات فيضاعفون من أثمانها ، ومثالا على ذلك نشرت جريدة الترقي الطرابلسية في عددها ٨٥ ، مقالاً هاجمت فيه التجار الذين استغلوا نقص مادة السكر في الأسواق ، بسبب مقاطعة العثمانيين للنمسا ، المورد الرئيسي للسكر الى طرابلس ، فعمد التجار الى إخفاء هذه المادة ، ثم بيعها بأسعار باهظة ، وقد وصفت الجريدة هذا العمل بالخسة والقبح ، مطالبة البلدية بالتدخل

---

٢٣) جريدة طرابلس الغرب العدد ١١٦٨/٧ رمضان ١٣٢٤ هـ .

لحماية الفقراء من عبث وجشع التجـار[٢٤] ، وقد اعتادت جريدة العصر الجديد حين تنشر قائمة الأسعار اليومية على صفحاتها أن تتوج هذه القائمة بعبارة : الأسعار على الله ، إشارة ساخرة من الجريدة بأن هذه الأسعار الرسمية ، غير موثوق بها[٢٥] ومما يدل على أن السلطة كانت عاجزة عن ضبط الأسعار ، وكبح جماح التجار ، أنها كانت تعمد بين آن وآخر ، لإرضاء عسكرييها وموظفيها المتذمرين من الغلاء ، الى بيع هؤلاء ، بعض المواد التموينيّة ، بأسعار مخفضة عن سعر السوق[٢٦] .

وتسوق جريدة الترقي نموذجاً عن كيفية تلاعب التجار والمرابين بأسعار السلع فتقول أنه في عام ١٩١١ أصدرت متصرفية بنغازي قراراً بمنع تصدير الحبوب للخارج بسبب قلة محصول هذا العام لكن المتصرفية عادت بعد ذلك وأصدرت قراراً آخر يسمح بتصدير الحبوب ، وتوضح الصحيفة أن التجار كانوا وراء القانون الأول ثم الثاني ، فعندما صدر قرار المنع هبطت أسعار الحبوب الى درجة كبيرة فعمل هؤلاء التجار على شرائها من المزارعين بأسعار بخسة وعندما تم لهم ما أرادوا سعوا للتصريح بتصديره ليرتفع الثمن ويربحوا الكثير من جهد وعرق الفلاح الليبي الفقير[٢٧] .

ومن استقراء معطيات النظام الاقتصادي ، غير المنضبط ، الذي كان سائداً في العهد العثماني ، يمكننا أن نتعرف على مجموعة من العوامل ، كانت تؤثر في اسعار السلع بوجه عام :

١ ـ وفرة أو ندرة المادة في الأسواق .

---

٢٤) جريدة الترقي ـ العدد ٨٥ـ٤ ذي القعدة ١٣٢٦ هـ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٠٨ .

٢٥) جريدة العصر الجديد ـ العدد ٥ـ٢٠ ربيع الأول ١٣٢٧ هـ ـ ٢٦ مارس ١٩٠٩ .

٢٦) انظر في هذا الخصوص ، قرار مجلس ولاية طرابلس القاضي ببيع مرطة القمح للعسكريين والموظفين بسعر ٢٢ قرشاً ، بينما كان سعر المرطة من القمح في السوق ٣١ قرشاً ـ الوثيقة رقم ٦٩٠ ـ دار المحفوظات التاريخية السراي الحمراء ـ طرابلس .

٢٧) الترقي ـ العدد ١٣٤ ـ ١٧ رجب ١٣٢٩ هـ .

٢ ـ الحرية المطلقة المعطاة للتجار ، الذين يلجأون لاحتكار المواد لرفع أسعارها ، مع استغلالهم الجشع لحركة السوق عرضاً وطلباً .

٣ ـ القوة الشرائية للمواطنين ، التي كانت تتذبذب بين ارتفاع وهبوط ، اذ أن الدخل الفردي بوجه عام لم يكن مستقراً في رقم أدنى محدد ، لكون الاقتصاد الليبي في ذاك الوقت ، كان يعتمد اعتماداً أساسياً وكاملاً على الزراعة ، وبالتالي فإن هذا الدخل يرتفع في سنوات الخصب ، ويهبط حتى العدم في سنوات الجفاف .

٤ ـ الضرائب الحكومية المفروضة على السلع ، والتي لم تكن خاضعة لنظام ضريبي مدروس ، أو مراعياً للوضع المالي العام للمواطنين ، بقدر ما كانت هذه الضرائب مرهونة بمزاج الوالي بطرابلس أو السلطان بالاستانة وحاجتهما للأموال ، وعموماً فقد كانت الأسعار مرتفعة ، إذا ما قورنت بدخول المواطنين ، ويتضح ذلك إذا قورنت نسبة الأسعار ، بنسب الدخل للفرد ، فلو أخذنا مثلاً دخل شريحة من شرائح المجتمع الليبي ، وهم الموظفون ، تتضح الحالة البائسة التي كان عليها المواطن الليبي في العهد العثماني ، فمعدل رواتب الموظفين تتراوح ما بين ١٠٠ الى ٦٠٠ قرش في الشهر أي ٣,٥ الى ٢٠ قرشاً في اليوم الواحد ، وضمن دائرة هذا المرتب تقع الغالبية الساحقة للموظفين ، اذ نرى المرتبات ترتفع فجأة الى ٢٥٠٠ ق شهرياً لكبار الموظفين ، كالقضاة ومديري المصالح ، و٧٠٠٠ قرش وهو مرتب المتصرف الشهري ثم ٢٠٠٠٠ قرش مرتب الوالي في طرابلس وهؤلاء المحظوظون من الموظفين لا يشكلون سوى ٥٪ من مجموع الموظفين . كما يمكن أن نضيف الى الموظفين العاديين ، الصناع والعمال ، حيث كانت أجرة البناء الفني مثلاً عشرة قروش في اليوم والعامل العادي خمسة قروش[٢٨] كذلك علينا أن نضيف

---

٢٨) انظر حول مرتبات الموظفين الوثيقة رقم ١٦٣ ، ووثيقة بقائمة ولاة طرابلس ـ ونص رسالة الوالي أحمد راسم الى متصرف فزان مؤرخة في ٣٠ ذي القعدة ١٣٠٨ (١٨٩٠) وجميعها في دار المحفوظات التاريخية . كذلك العدد ١٣ من جريدة العصر الجديد ـ المؤرخة في ١٧ جمادى الأولى ١٣٢٧ هـ ٢٤ مايو ١٩٠٩ وحول مرتبات العمال الوثيقة بلا رقم من السجل رقم (١) ـ دار المحفوظات التاريخية ـ طرابلس .

الى هذين القطاعين ، المزارعين ، الذين كانت دخولهم السنوية لا تخرج ، في الأعم الأغلب ، عن دخول الموظفين والعمال ، ويمكن معرفة غلاء الأسعار بالنسبة للمواطن الليبي في عهد العثمانيين ، اذا أجرينا مقارنة بسيطة بين قيمة بعض السلع ودخل الفرد في العهد العثماني بما يماثلها هذه الأيام نجد فارقاً كبيراً ، وبناء على تلك المعلومات الموثقة يمكننا أن نقرر أن أكثر من نسبة ٦٠٪ ، من الشعب العربي الليبي ، كانت تعيش في العهد العثماني تحت خط الفقر ، والقلة القليلة ، قد لا تتجاوز السبعة بالمئة ، تعيش رغد وترف الحياة ، أما الطبقة المتوسطة فلم تكن نسبتها تتعدى ٣٥٪ فقط[٢٩] .

وفيما يلي نماذج عن أسعار بعض السلع في العهد العثماني مأخوذة من عدد من الوثائق وصحف ذاك العهد : (من عام ١٨٨١ الى ١٨٩٠)

المادة	الوزن	السعر
خبز	أقة (حوالي كيلوغرام وربع)	٧٠ بارة (حوالي قرشين)
شعير بنغازي	أقة	٥٠ بارة
أرز	أقة	١١١ بارة
سمن	أقة	عشرة قروش
زيت	أقة	خمسة قروش ونصف
سكر	أقة	ستة قروش
صابون	أقة	أربعة قروش
بصل	أقة	٢٣ بارة
فاصوليا	أقة	٩٣ بارة
حطب	أقة	٦ بارات
تبن	أقة	١٣ بارة

٢٩) الوثيقة رقم ١٣٤ - دار المحفوظات التاريخية .

وعن جريدة العصر الجديد كانت أسعار المواد عام ١٩٠٩ على الوجه التالي :[٣٠]

الحنطة الشامية	شوال (٢٦ أقة)	٢٩ قرشاً
الشعير الشامي	شوال (٢٠ أقة	٢٠ قرشاً
أزر	قنطار واحد	١١٦ قرشاً
سكر الكنسكي	شوال	١٨٠ قرشاً
سكر مرسيليا	شوال	١٠٠ قرش
سمن	صفيحة (٩٣ أقة)	١٤٨ قرشاً
فاصوليا	جرّة (٨٧ أقة)	١٤٥ قرشاً
بصل قريتلي	قنطار	٤٠ قرشاً

وكانت الأسعار تختلف من مدينة أو منطقة الى أخرى ، ففي عام ١٨٧٨ بلغت كيلة القمح في طرابلس ٣٤ قرشاً و٣٤ بارة وكيلة الشعير ٢٢ قرشاً و١٣ بارة ، أما في مصراتة فكانت سعر الكيلة من القمح ٢٩ قرشاً وكيلة الشعير ١١ قرشاً و٢٥ بارة أما مواد البناء فقد كان سعر ويبة الجير عشرة قروش وأقة المسامير ٨,٥ قروش ومائة جريدة بستة قروش ولوح الخشب بـ ١١,٥ قرشاً ونصف قرش ، وشوال الاسمنت ٧٥ قرشاً .

أسعار العملات الأجنبية :

دأبت إدارة المالية في طرابلس على إصدار نشرات بين الفينة والأخرى تحدد فيها أسعار النقد الأجنبي بالنسبة للقرش العثماني وفيما يلي نشرتين من هذه النشرات الأولى صدرت عام ١٨٨٨ والثانية عام ١٩٠٤ تلقيان الضوء على أسعار هذه العملات .

---

٣٠) العصر الجديد ـ العدد ٥ ـ ٢٠ ربيع الأول ١٣٢٧ ـ ٢٩ مارس ١٩٠٩م .

● النقود والعملات المتداولة

حين حلّ العثمانيون في ليبيا أدرجوا عملتهم التركية بجانب العملات الأجنبية التي كان التعامل بها سائداً في البلاد ، وفي أوائل القرن السابع عشر ، حين آل حكم طرابلس إلى الدايات الذين عملوا على الإستقلال بالحكم عن السلطة المركزية باستانبول ، شهدت ليبيا نوعاً من النقود المحلية الخاصة بها ، ويذكر ابن غلبون أن محمد الساقزلي (١٦٣٣ ـ ١٦٤٩) هو أول من أسس داراً لسك وحدات من النقود الفضية المحلية عرفت باسم قرميل ، وكان القرميل يزن نصف درهم فضة ومن أجزائه الطرنيش الذي يساوي ربع القرميل ، وقد حصر تداول هذه العملية داخل ولاية طرابلس[١] كما أن الباي دالي ضرب نقوداً جديدة يقدرها برنياً بحوالي ١٢ ألف سكودو[٢] ثم جاء الداي خليل فسك نقوداً طرابلسية جديدة[٣] .

ولم تكن العملة الذهبية شائعة التعامل في ذلك العهد بل الشائع كانت العملة الفضية والنحاسية وكان النحاس يأخذ من المدافع القديمة والقدور الكبيرة التي لم تعد صالحة للإستعمال فتصهر وتحول الى نقود[٤] .

وبعد أن استقر الحكم بيد القرمانليين ، سكّوا نقوداً طرابلسية خاصة تشابه في أجزائها ووحدتها النقود العثمانية ، وإن كانت تتمتع بقيمة نقدية أعلى من النقود العثمانية ، حتى أن التجار الأجانب ـ كما يظهر ـ حرصوا على اقتنائها مما دفع يوسف القرمانلي ، الذي وقعت خزينته في ضيق مالي خانق ، الى إصدار قرار في عام ١٨٢٧ م حذّر فيه التجار والبحارة الأجانب من اصطحاب نقود ليبية أثناء

---

(١) ابن غلبون ص ١٦٣ .
(٢) برنيا ص ٢٠٦ .
(٣) ابن غلبون الصفحة نفسها .
(٤) برنيا ص ٢٠٦ و٢٠٧ .

عودتهم لبلادهم ، وأن رجاله سيضطرون الى تفتيش كل سفينة مهما كانت جنسيتها ومصادرة النقود الليبية المهربة مع معاقبة المسؤولين عن التهريب[5] وقد عمد يوسف القره مانلي إلى سك نقود جديدة بعد إفلاس خزينته ، زاد فيها نسبة النحاس وانقص نسبة الفضة ، ويذكر برنياً أن يوسف القره مانلي باشا غيّر العملة ما بين عامي ١٨٢٩ و١٨٣٢ م . احدى عشر مرة ، وكان في كل مرة يسحب النقود القديمة من التداول ويعرض نقوداً أسوأ منها من حيث كثرة النحاس وقلة الفضة ، حتى أن التجار الأجانب رفضوا قبولها ، ولكن المواطنين الليبيين كانوا مرغمين على التعامل بها تحت التهديد بعقوبة الموت[6] .

وحين عاد العثمانيون في عام ١٨٣٥ م . إلى حكم ليبيا حُكماً مركزياً قوياً ، أدرجوا من جديد العملة العثمانية وأصبحت أساس التعامل الرسمي والعام في البلاد مع التسامح بالتعامل بالعملة الطرابلسية القديمة والعملات الأجنبية الأخرى ، والوالي نجيب باشا ، هو أول وال لطرابلس في العهد العثماني الثاني ، سك قطع من البارات في معامل طرابلس لسك النقود وذلك للإكثار من السيولة النقدية بين يدي المواطنين ، ولكن عملة هذا ، الذي لم يستأذن بشأنه السلطات التنفيذية المختصة في استانبول، كلّفه وظيفته كوال لطرابلس، فصدر قرار سلطاني بعزله وتعيين محمد رائف ، الذي كان أول عمل قام به بعد تسلمه زمام الأمور في طرابلس ، إغلاق دار سك النقود الطرابلسية (الضربخانة) وشدّد في إفهام المواطنين أن العملة الرسمية في ولاية طرابلس هي العملة العثمانية المضروبة بتركيا .[7]

والعملة العثمانية رغم سعرها الرسمي المعلن ، إلا أن قيمتها الفعلية عند التعامل بها في البيع والشراء كانت تتفاوت بين يوم وآخر وكذلك بين منطقة وأخرى ، ويتدخل في تذبذب قيمة العملة العثمانية بل وبقية العملات الأجنبية

---

(٥) انظر الرسالة المتضمنة نص هذا القرار والموجهة الى جميع قناصل الدول الأجنبية المعتمدين في ولاية طرابلس والمؤرخة في ٢٧ يونيه ١٨٢٧م . بدار المحفوظات التاريخية/طرابلس .

(٦) برنيا ص ٣١٩ .

(٧) النائب ص ٣٤١ .

الأخرى آنذاك ، عدة عوامل منها سعة أو ضيق حالة المواطنين الاقتصادية والمالية ، وكذلك بعد أو قرب المناطق عن مركز الولاية .... الخ .

أجزاء العملة العثمانية : كانت الوحدة الأساسية للعملة العثمانية القرش الفضي ، وتتدرج مضاعفاته النقدية وأجزاؤه على النحو التالي :

١ ـ الليرة الذهبية العثمانية : قيمتها الرسمية ١٠٠ قرش ولكنها عند التداول كانت تعرف في المعدل الوسطي : بطرابلس من ١١٥ الى ١٢٠ قرشاً ، وفي بنغازي من ١١٨ الى ١١٢ قرشاً وفي الدواخل يصل سعرها حتى ١٣٥ قرشاً .

٢ ـ نصف الليرة الذهبية ، سعرها الرسمي ٥٠ قرشاً ويزداد سعرها عند التداول بما يعادل نصف ما تصرف به الليرة .

٣ ـ المجيدي : عملة فضية قيمته الرسمية ٢٠ قرشاً . يصرف في طرابلس بزيادة قرشين الى ثلاثة قروش وكذلك في بنغازي . أما في غدامس بـ ٣٠ قرشاً ويصل في الدواخل (مناطق فزان) الى ٣٧ قرشاً ، والمحبوب هو المجيدي ويعادل ٢٠ قرشاً ، ويبدو أن إطلاق العامة على المجيدي هذه الصفة التي تعني التحبب دليل على أهميته وحرص الناس على اقتنائه ، مما يشير الى ندرة النقود لدى العامة(٨) .

٤ ـ نصف المجيدي ، ويساوي عشرة قروش وتزداد أو تنقص قيمته تبعاً لقيمة المجيدي .

---

(٨) جاء في كتاب النقود العربية ماضيها وحاضرها للدكتور عبد الرحمن فهمي محمد ، أن المحبوب عملة فضية ضربها السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٣٧) وتساوي ٣٧,٥ قرشاً ـ انظر عمار جحيدر مجلة تراث الشعب ع ـ(٧) . س (١٩٨٢) ص ٦٣ . غير أنني لم أعثر في جميع الوثائق والمصادر العربية والتركية المتصلة بتاريخ العثمانيين بليبيا عما يشير الى وجود قطعة نقدية موجودة فعلاً تحمل هذا الاسم ، والذي وجدته اشارات تدل على المحبوب يعادل ٢٠ قرشاً ، ويبدو أن هذه القطعة لم تدرج في ليبيا أو أنها ألغيت واستعيض عنها بالمجيدي نسبة للسلطان عبد المجيد ، انظر مجموعة من الوثائق الخاصة بالنقود العثمانية بليبيا ـ دار المحفوظات التاريخية طرابلس .

٥ ـ البشليك ويساوي خمسة قروش .
٦ ـ القرش ومشتقة من اللفظة الألمانية GROSCHAN وهو من الفضة ويقال أن وزن الفضة فيه تعادل وزن ٢٤٨ حبة من القمح .
٧ ـ المتليك ، ربع القرش أي عشرة بارات ويسك من معدن البرونز .
٨ ـ نصف القرش ويعادل ٢٠ بارة وهو من الفضة .
٩ ـ البارة ، تساوي ١/٤٠ من القرش أي كل قرش يساوي ٤٠ بارة وهي عملية نحاسية(٩) .

العملات الأجنبية الدارج التعامل بها في ليبيا :

كما سبق الإشارة أن العثمانيين اعتمدوا عملتهم العثمانية في المعاملات الرسمية ، كذلك جعلوها المقياس الذي تعادل بموجبه النقود الأجنبية والصكوك والسندات المالية ، وبنفس الوقت تركوا الباب مشرّعاً أمام العملات غير العثمانية لتدخل البلاد بل والتعامل بها بين المواطنين والدولة(١٠) ، وتفيد احدى الوثائق أنه في عام (١٨٥١) دخل لأول مرة الى ليبيا الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي عن طريق التجار الانكليز والفرنسيين وغيرهم الذين وفدوا الى البلاد لشراء الحبوب وسلع أخرى أفريقية(١١) والعملات غير العثمانية التي كانت معروفة في ليبيا هي : القرش الطرابلسي أو القرش الأصلي ، وقيمته أعلى من قيمة القرش العثماني

---

(٩) انظر حول العملة العثمانية في ليبيا الوثيقة ٤٢٧ والوثيقة رقم ١٣١٩ والوثيقة بلا رقم ـ دار المحفوظات التاريخية ، كذلك انظر عبد السلام أدهم ـ وثائق تاريخ ليبيا الحديثة ـ بنغازي ـ جامعة بنغازي ١٩٧٤ ص ٧٦ ، ٧٧ وجريدة طرابلس الغرب العدد ١١٦٧ ـ ٣٠ شعبان ١٣٣٤ هـ .

(١٠) في أحد الوثائق أن زليطن أرسلت الى مركز الولاية المبالغ المجباة كضرائب من المواطنين في عام ١٢٩٦ هـ على الشكل التالي : ١٠١٩ ريال نمساوي ماريا تيريزا ، ١٠٣ ليرات ذهبية عثمانية ، ٢٣٠٠٣ قرشاً مع مجموعة المتاليك بقيمة ١٥١٩٦ قرشاً ، انظر هذه الوثيقة رقم ١٣١٩ ـ دار المحفوظات التاريخية .

(١١) دار المحفوظات التاريخية .

ووصل سعره الى الضعف أي أن قرشين تركيين يعادلان قرشاً طرابلسياً . وهذه القروش موروثة عن العهد القرمانللي والعهود التي قبله ، ثم الليرة الذهبية الانكليزية ، والجنيه الاسترليني ، والليرة الفرنسية الذهبية والعملة المصرية وهناك مجموعة أخرى من العملات الأجنبية أقل أهمية .

ففي منشور من والي طرابلس إلى راسم باشا قائمقام غريان مؤرخ في جمادى الآخرة ١٣٠٦هـ (١٨٨٨م) يتضمن أسعار العملات الأجنبية على الشكل التالي :

الليرة الانكليزية الذهبية	١٣٠	قرشاً عثمانياً
الليرة الفرنسية الذهبية	١٠٣	قرشاً عثمانياً
الريال أبو طيرة (ماريا تيريزا)	١٩	قرشاً
أبو مهراس (عملة نابولي)	١٨	قرشاً
نصف أبو مهراس	٩	قروش
نصف دورو (نمساوي)	١٠	قروش
أبو سبيلة (تونسي)	١١	قرشاً
أبو أربعة (تونسي)	٩	قروش
أبو ريالين (تونسي)	٤,٢	قرشاً
أبو واحد (تونسي)	٢,١٠	قرشاً
عملة البابا الكبيرة	٧	قروش
عملة البابا الصغيرة	٣,٢	قرشاً
السنيكو الفرنسية ذات خمسة فرنكات	٢٥,٢٠	قرشاً[١٢]

ويلاحظ أن بعض التسميات لهذه النقود مستمدة من العامة كريال أبو طيرة وهو تحريف من العامة لماريا تيريزا أبو وا حد أي قطعة ذات الريال الواحد وهكذا . . .

(١٢) عبد السلام أدهم ص ٦٧ .

ونشرت جريدة طرابلس الغرب عام ١٣٢٢هـ (١٩٠٤) قائمة رسمية بأسعار العملات الأجنبية كالآتي :

الليرة الانكليزية الذهبية	١١١	قرشاً
الفرنك الفرنسي	٤,٤٠	قروش
الروبل	١١,٧٥	قرشاً
المارك	٥,٤٢	قرشاً
الكورونا	٢,٥	قرشاً
الدولار	٢٣	قرشاً
الفيلورين الفلمنك	٩	قروش
الليرة المصرية	١١٤	قرشاً
الروبي	٧,٥٠	قرشاً[١٣]

(١٣) جريدة طرابلس الغرب ـ العدد ١٠٩٩ ـ ٤ ذي الحجة ١٣٢٢ هـ .